الأمم المتحدة

A/66/185

الجمعية العامة

Distr.: General
25 July 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ١٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التجارة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يواجه النظام التجاري المتعدد الأطراف، بالإضافة إلى سلسلة من التغييرات التي شهدها هيكل التجارة الدولية واتجاهها، حالات من عدم اليقين بشأن آفاق اختتام المفاوضات التجارية ضمن جولة الدوحة. فما فتئت وتيرة نمو تجارة السلع الوسيطة، المرتبطة بانتشار الإنتاج الدولي، تتسارع في السنوات الأخيرة، وهي تنطوي في معظم الأحيان على مكوّن إقليمي قوي. وإلى جانب انتشار اتفاقات التجارة الإقليمية، سيصبح التوجّه نحو تغليب النزعة الإقليمية في مستقبل السنوات أحد مواطن التركيز الرئيسية لجدول أعمال السياسات التجارية. وقد أسهمت أوضاع اقتصادية مواتية أيضا في زيادة التجارة بين بلدان الجنوب، فضلا عن التعاون فيما بينها. وإذا تم تسخير هذه النزعة بشكل سليم، فإنّها ستسهم بدورها في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. ومع ذلك، ينبغي إعادة تنشيط النظام التجاري المتعدد الأطراف واختتام جولة الدوحة بتبني بُعد إنمائي قوي. ذلك أنّ وضع رزمة من التدابير لصالح أقل البلدان نموا في وقت مبكر من شأنه أن يشكّل الخطوة الأولى في هذا الاتجاه.

* A/66/150.

170811 150811 11-43131 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ولكنّ الأمر يحتاج، إذا كان للتجارة أن تسهم في رسم مسارات إنمائية جامعة أكثر، إلى إحراز قدر أكبر من التماسك بين مختلف أطياف النظام التجاري المتعدد الأطراف ومكوّناته – المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية والأحادية. وستعمل الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠١٢ في الدوحة، على حشد الجهود الدولية نحو إرساء عولمة قائمة على التنمية، مما يسهم في تحقيق النمو والتنمية الشاملين والمستدامين.

أولا – مقدمة

١ – أُعدّ هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٤٢/٦٥، الذي طُلب فيه من الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين عن التطورات في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

ثانياً – الاتجاهات في التجارة الدولية والتنمية

ألف – التطورات في الأمد القريب

٢ – بعد انكماش حاد في عام ٢٠٠٩، سجلت الصادرات العالمية من السلع في عام ٢٠١٠ أكبر توسّع سنوي لها محقّقة نسبة نمو قدرها ١٤ في المائة من حيث الحجم (٢٢ في المائة من حيث القيمة). كانت وتيرة التوسع بالنسبة للصادرات والواردات أسرع في البلدان النامية (١٦,٧ و ١٨,٩ في المائة، على التوالي) منها في البلدان المتقدمة (١٢,٦ و ١٠,٢ في المائة)، مما يشير ليس فقط إلى وجود زخم قوي في التصدير من البلدان النامية ولكن أيضا في التوريد بفضل حالات الانتعاش التي تشهدها مناطق عديدة. ويصدق هذا الأمر بالأخص في آسيا، حيث تتم التجارة عبر شبكات الإنتاج الدولية. فقد حقق إجمالي الصادرات من الخدمات في عام ٢٠١٠ زيادة بنسبة ٨ في المائة، ولكن قيمة هذه الصادرات ظلت دون مستواها في فترة ما قبل أزمة ٢٠٠٨.

٣ – وقد تأثّر أداء التجارة بالتطورات الاقتصادية السائدة. فالاقتصاد العالمي حقق نموا بنسبة ٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٠، بعد انكماش بنسبة ٢,٠ في المائة في عام ٢٠٠٩. ومن المقدّر أن يتباطأ هذا العام ليصل إلى حدود ٣,٣ في المائة. وواصلت البلدان النامية دفع عجلة الانتعاش العالمي في عام ٢٠١٠ حيث بلغ نمو مجموع ناتجها المحلي الإجمالي نسبة ٧,٥ في المائة. بيد أنّ الأسعار المرتفعة والمتقلبة للسلع، وهشاشة الأسواق المالية وأزمات الديون السيادية، والبطالة المتفشية، لا تزال تؤثر على الانتعاش. وبسبب هذه التهديدات، وكذا تباطؤ وتيرة نمو الإنتاج هذا العام، من المتوقع أن يتباطأ التوسع في التصدير، لتبرز بذلك مواطن الضعف المستمرة لنظام تجاري قائم في ظل اقتصاد عالمي يتسم بالاعتماد المبادل.

٤ – وزاد ارتفاع أسعار السلع الأساسية في عام ٢٠١٠ من القيمة الاسمية لصادرات السلع، لكنّه طرح تحديات في وجه الأمن الغذائي واستقرار الاقتصادي الكلي. فمع بداية عام ٢٠١١، تجاوز الرقم القياسي لأسعار الغذاء ذروته التاريخية. وارتفعت أسعار النفط أيضا على إثر حالات عدم الاستقرار التي شهدتها بعض البلدان المصدرة للنفط، مما وضع ضغوطا إضافية على توقعات النمو لدى العديد من البلدان. وتعكس هذه التقلبات في الأسعار العالمية

إلى حد كبير صدمات العرض السلبية (أي ظروف الطقس)، ولكن يُعتقد أيضا أنّ أثر الأسعار قد تضخم بسبب المضاربة في أسواق السلع الخاضعة لسلطان أسواق المال (انظر الوثيقة A/66/207). ولئن كان ارتفاع الأسعار إيجابيا بالنسبة للمصدرين الصافين، فإنّ العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، هي بلدان مستوردة صافية للمواد الغذائية والطاقة، ومن شأن ارتفاع الأسعار أن تكون له آثار سلبية على الحد من الفقر؛ والزيادة الأخيرة في الأسعار قد تدفع في آسيا وحدها بأكثر من ٦٠ مليون شخص إلى براثن الفقر[(١)].

باء – تغيير ملامح التجارة الدولية

٥ – على مدى العقد الماضي، دأبت التجارة على النمو بوتيرة أسرع من وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء عام ٢٠٠٩)، مما أدى إلى زيادة نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ ففي البلدان النامية ارتفع متوسط هذه النسبة من ٢٩,٥ في المائة إلى ٣٦ في المائة بحلول عام ٢٠٠٨. وزادت حصة البلدان النامية من الصادرات العالمية للبضائع من ٢٤ في المائة إلى ٤٢ في المائة في العقدين السابقين، وحصتها من الناتج العالمي من ١٧ في المائة إلى ٣٢ في المائة، مما يشير إلى تقارب محتمل للدخل في المستقبل (انظر الشكل الأول). وبذلك، زادت أهمية الأسواق الخارجية ومساهمة الصادرات في نمو الناتج إلى حد كبير. وبرغم النمو السريع في إجمالي الصادرات، فإنّ هذا النمو لم يؤدِّ إلى زيادة متناسبة في القيمة المضافة المحلية. ويعود السبب في ذلك جزئيا إلى زيادة تقسيم الإنتاج التي جعلت الصادرات تتطلب قدرا كبيرا من السلع الوسيطة المستوردة.

٦ – وقد أوجد النمو القوي في البلدان الآسيوية وفي العديد من الاقتصادات الناشئة الأخرى (مثل البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين) فرصا تجارية جديدة، وبخاصة للبلدان النامية الأخرى. فنصيب البلدان النامية من الواردات العالمية شهد ارتفاعا من ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٩ في المائة في عام ٢٠٠٩، وأسهم بنسبة ٤٧ في المائة إلى نمو الواردات العالمية. واستفادت بلدان نامية أخرى منضوية في سلسلة الإمدادات العالمية من صادرات البلدان الآسيوية، المعتمدة كثيرا على التوريد. وتستأثر الصادرات فيما بين بلدان الجنوب اليوم بنسبة ٥٣ في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية، لترتفع بذلك عن المستوى الذي حققته في عام ٢٠٠٠ وقدره ٤٣ في المائة. وتُقدَّر تجارة الخدمات فيما بين بلدان الجنوب بنسبة ١٠ في المائة من التجارة العالمية.

---

(١) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ”الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠١١، نسخة مستكملة اعتبارا من منتصف عام ٢٠١١“. المنشور متاح على الإنترنت في الموقع التالي:
.http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp-current/2011wespupdate.pdf

الشكل الأول

نصيب البلدان النامية والبرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين من الناتج العالمي والصادرات العالمية بحسب المناطق، النسب المئوية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠

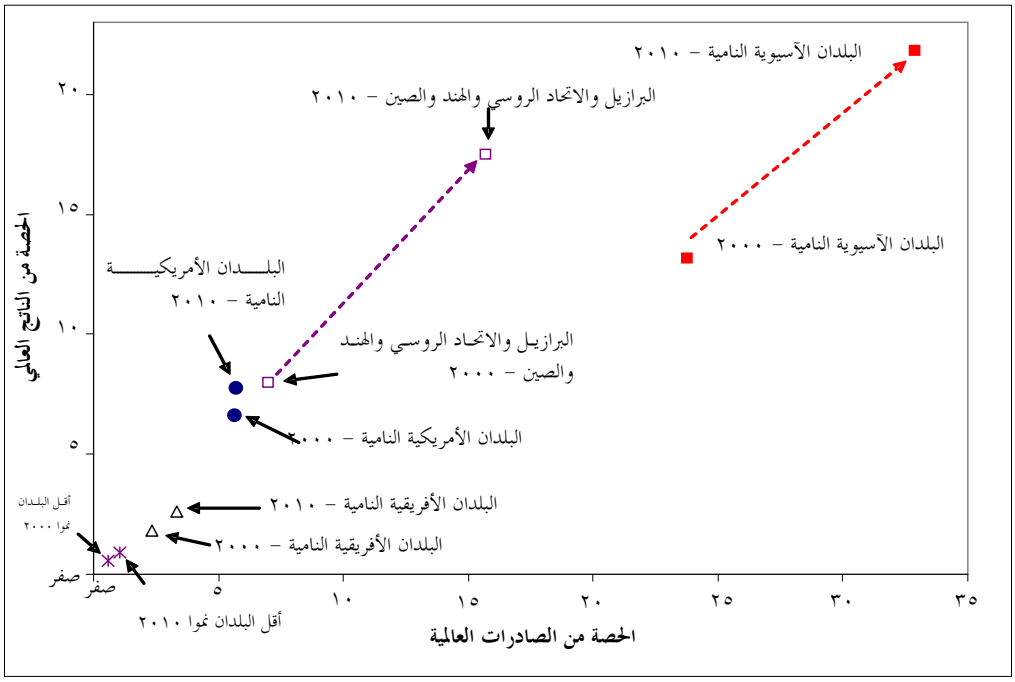

المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

٧ - ولئن حقق ٢٣ بلدا ناميا نسب نمو حقيقية سنوية للصادرات تزيد عن ١٠ في المائة خلال الفترة الفاصلة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، فإنّ ما يقرب من ثلث هذه البلدان (٤٨ بلدا) شهد تقلصات في التصدير (انظر الشكل الثاني). وهذا بمثابة تذكير لنا بأن تقارب الدخل ليس من النتائج الآلية لاقتصاد عالمي يتسم بمزيد الانفتاح، وأنّ الاستقطاب يظلّ يشكل تحديا في وجه مقرري السياسات، على الصعيدين الوطني والدولي.

الشكل الثاني

توزيع البلدان النامية حسب نمو النسب المتوسطة السنوية الحقيقية لصادرات وإنتاج البضائع، ٢٠٠٠-٢٠١٠

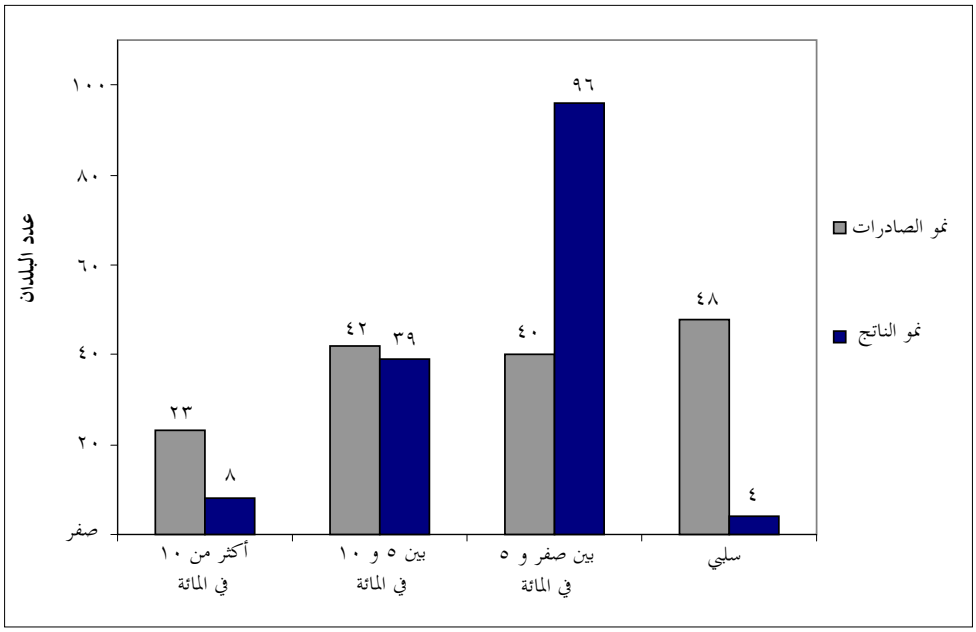

المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

٨ - ونمط التجارة العالمية المتغيّر يمكن أيضا ملاحظته في تركيبة منتجاتها (انظر الشكل الثالث). فالنمو السريع وغير المتناسب في إنتاج الآلات ومعدات النقل المتداولة بشكل مكثف كان بمثابة القوة الدافعة لتوسّع صادرات البلدان النامية، في حين أفضى ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى زيادة حصة الوقود المعدني بأنواعه. أمّا انخفاض حصة المصنوعات الخفيفة فهو يعود جزئيا إلى زيادة المنافسة التي دخلتها البلدان ذات الأجور المنخفضة وأحدثت فيها ضغطا على الأسعار.

٩ - ويشير اختلاف المناطق في تركيبة المنتجات إلى زيادة التخصص الإقليمي، حيث تركز آسيا على السلع المصنعة، وأمريكا اللاتينية على الزراعة والمنتجات القائمة على الموارد، وأفريقيا وأقل البلدان نموا على المعادن وغيرها من السلع. وأسهمت الآلات ومعدات النقل خلال الفترة الفاصلة بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٩ بأكثر من ٤٠ في المائة في نمو الصادرات في آسيا، فيما أسهم الوقود المعدني بأنواعه بنسبة ٦٠ في المائة من نمو الصادرات في أقل البلدان نموا. ورغم أنّ الزيادات الأخيرة في أسعار السلع الأساسية قد ساعدت على زيادة عائدات

التصدير في أقل البلدان نموا، فإنّ المخاوف لا تزال قائمة بشأن احتمال أن يعرقل ضعف تنوع هياكلها الاقتصادية احتمالات النمو على المدى الطويل.

الشكل الثالث

تركيبة المنتجات ضمن صادرات البلدان النامية، ٢٠١٠

(النسبة المئوية)

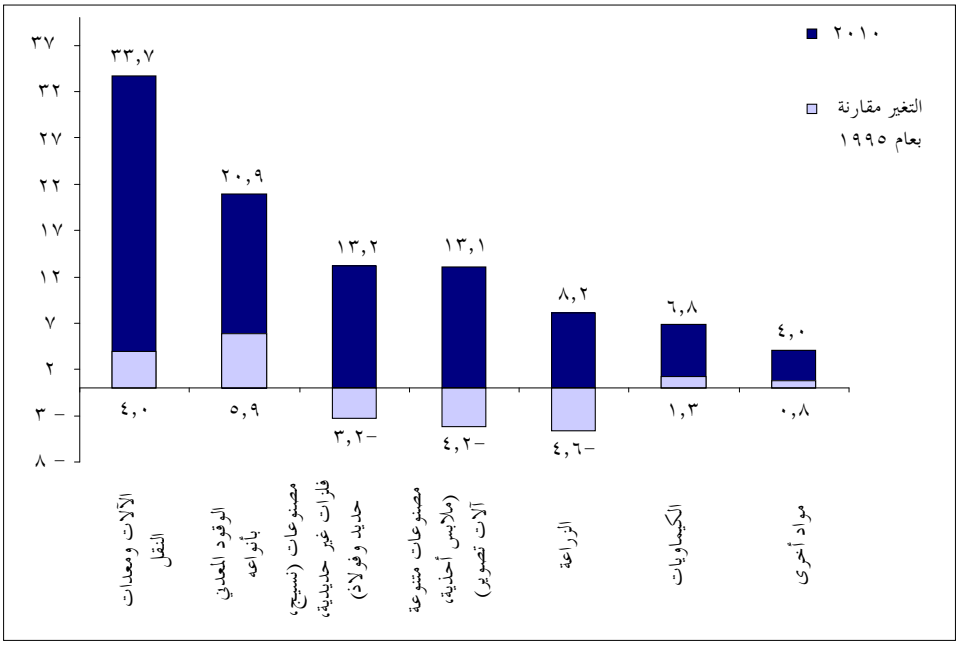

المصدر: إحصاءات الأونكتاد

١٠ - ويُعزى تحوّل وجهة التجارة العالمية وديناميتها، ولا سيما ضمن محورها للتبادل بين بلدان الجنوب، إلى زيادة تشظي سلسلة الإمدادات العالمية (انظر تقريريْ الأونكتاد TD/B/57/3 و TD/B/C.I/16). فتكاليف النقل والتجارة، بما في ذلك الرسوم الجمركية، واتساع دائرة الأعمال والبنية التحتية والخدمات، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية المزدهرة (٤٣ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوافدة). قد أسهمت في تطوير شبكات الإنتاج العالمية[٢]. أما التجارة الدولية بالسلع الوسيطة فقد اتسمت بالحيوية وباتساع نطاقها من ٢ تريليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ما يقرب من

(٢) تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١١: أشكال الإنتاج الدولي والتنمية، غير القائمة على المساهمة في رأس المال (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.11.II.D.2).

٧ تريليون دولار في عام ٢٠٠٨ لتمثل بذلك ٤٨ في المائة من تجارة السلع من غير الوقود (انظر الشكل الرابع والإطار ١). وتشجّع هذه التجارة تخصص مختلف الاقتصادات في شتى أنشطة التجهيز، مما يؤدي إلى ''التجارة في المهام'' التي تضيف قيمة على طول سلسلة الإمدادات العالمية. بيد أنّ البلدان المتخصصة في الأنشطة الكثيفة العمالة قد تجد نفسها مقيدة بالأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة، ليقل بذلك الاحتفاظ بالقيمة محليا رغم زيادة حجم الصادرات. فعلى سبيل المثال، ما فتئت الشركات التي تعتمد على التكنولوجيات المبتكرة تستخدم بشكل متزايد، ومن أجل زيادة القدرة التنافسية والربحية، ''سلسلة إمدادات مغلقة'' فيما بين الموردين المتخصصين في مكونات فريدة بالنسبة للمنتجات النهائية تكون فيها هوامش الربح أكبر. ومن ثم، فإنّ القدرات الإنتاجية الوطنية ورأس المال البشري والتطور التكنولوجي أمور مهمّة بالنسبة للبلدان التي تسعى إلى الاستفادة بصورة فعالة من سلسلة الإمدادات العالمية والارتقاء بدرجات سلم القيمة لديها.

الشكل الرابع

التجارة العالمية بالسلع من غير الوقود، ١٩٩٥-٢٠١٠ (بالبلايين من دولارات الولايات المتحدة)

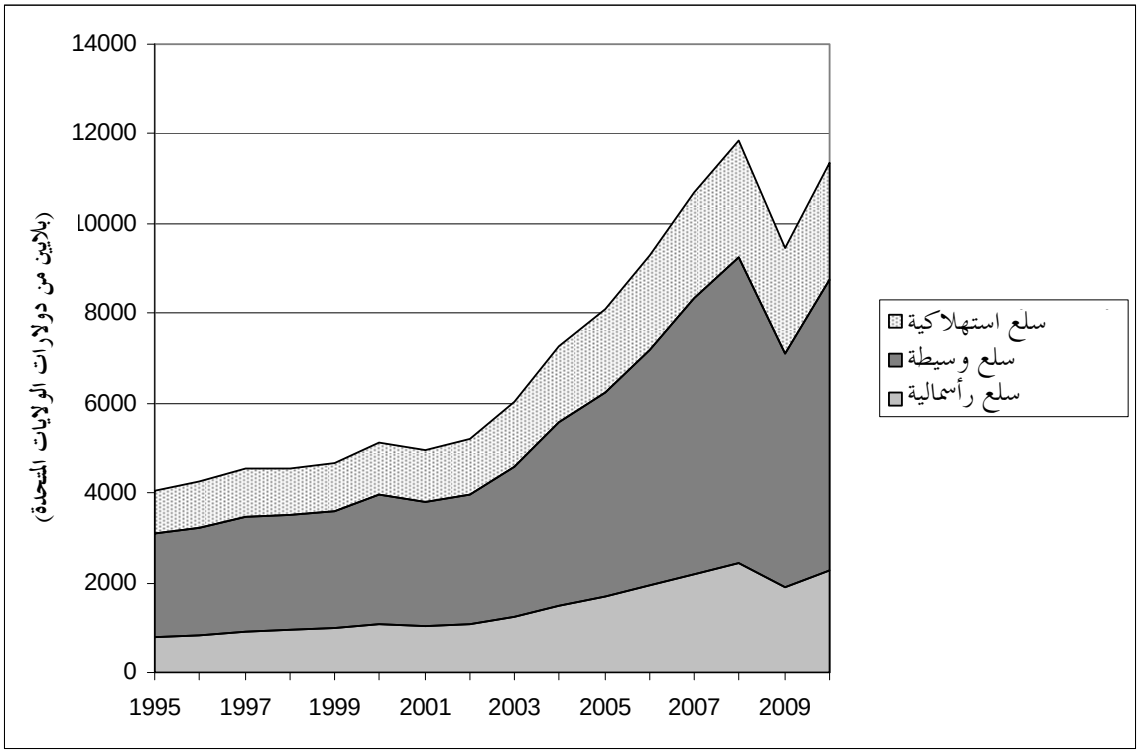

المصدر: الأونكتاد.

الإطار ١

سلسلة الإمدادات العالمية وقياس التجارة

كشف نمو سلسلة الإمدادات العالمية عن مسألة تتعلق بالقياس في إحصاءات التجارة العالمية. فبخلاف إحصاءات الدخل الوطني، تقيس إحصاءات التجارة قيمة التجارة من حيث إجمالي قيمة منتج من المنتجات بدلا من القيمة المضافة. وقد ضخّمت زيادة الإنتاج ضمن سلسلة الإمدادات العالمية القائمة على التجارة بكثافة من قيمة التجارة العالمية لأنّ القطع المصنوعة تعبر الحدود عدّة مرّات ويتم احتسابها في كل مرّة. فمثلا، رغم كون مقرّ شركة آبل (Apple) في الولايات المتحدة الأمريكية ورغم كون القيمة المضافة لإنتاج جهاز الآيبود من قبل الصين (أين يتم التجميع النهائي لهذا الجهاز) ضئيلة لأنّ القدر الأكبر من الأرباح تحتفظ به الشركة ويعود لصالح الولايات المتحدة (الباعة بالتجزئة مثلا)، فإنّ كل جهاز يُباع في الولايات المتحدة بسعر ٣٠٠ دولار يزيد من حدّة عجزها التجاري مع الصين بمبلغ ١٥٠ دولار (أي تكلفة المصنع). وإذا تم القياس بالقيمة المضافة، فإنّ الصين لديها فائض تجاري ثنائي مع الولايات المتحدة مقدّر بنسبة تقل بـ٤٠ في المائة عن هذا المبلغ*.

١١ - وصغر حجم الحصة التي تستأثر بها الزراعة (أقل من ١٠ في المائة) في صادرات البلدان النامية لا يجسد أهميتها بالنسبة لبعض البلدان، وكذا بالنسبة لإمكانات القطاع الإنمائية الأوسع نطاقا. فالعديد من البلدان النامية ما زالت تعتمد على الاقتصاد الريفي لتوليد فرص العمالة والدخل وإيرادات التصدير. وتمثل الزراعة في المتوسط نسبة ٥٢ في المائة من العمالة في البلدان النامية. وشهدت حصة هذه البلدان من الصادرات الزراعية العالمية زيادة من ٣١ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، تدفعها في ذلك قدرة المصدرين في أمريكا اللاتينية على المنافسة. واستطاعت بعض البلدان (مثل البرازيل) أن تنوّع وتطوّر أنشطتها الزراعية لتحقّق نموا أسرع. وأظهر العديد من المنتجات العالية القيمة حركية قوية على مستوى التصدير (مثل منتجات البستنة والأغذية المصنّعة). غير أنّ زيادة التخصص قد حوّلت كثيرا من البلدان النامية، وحتى البلدان ذات الاقتصادات التي يغلب عليها الطابع الزراعي، إلى بلدان مستوردة صافية للأغذية الأساسية. وهذا ما جعل الأمن الغذائي مسألة ملحة، لا سيما فيما يتعلق بعدم القدرة على التنبؤ بالعرض المرتبط بتقييد التصدير، مما دفع بمجموعة العشرين في الآونة الأخيرة إلى اتخاذ قرار بشأن إزالة القيود المفروضة على تصدير المواد الغذائية التي تُشترى لأغراض المساعدة الإنسانية.

* Greg Linden, Kenneth Kraemer and Jason, “Who captures value in a global innovation network?: the of Apple's iPod”, Communications of the ACM, Vol.52, No. 3 (March 2009).

١٢ - ولا يكتسي قطاع الخدمات، وخدمات البنية التحتية بشكل خاص، أهمية في حدّ ذاته فحسب، بل يستطيع أن يساعد على تحسين الكفاءة والقدرة التنافسية في كافة قطاعات الاقتصاد (انظر الوثيقة TD/B/CI/MEM.3/8). وتمثل الخدمات نسبة ١٥ في المائة من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات بالنسبة للبلدان النامية، و ٥١ في المائة من الناتج القومي لهذه البلدان. وهاتان النسبتان أقل من المتوسط العالمي (٢٠ في المائة و ٦٧ في المائة)، مما يدل على مستوى أقل عموما من التحول الهيكلي في البلدان النامية. ومع ذلك، فإنّ هذه البلدان بصدد اكتساب حصة من السوق. ففي الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠، ارتفع نصيبها من صادرات الخدمات العالمية من ٢٣ في المائة إلى ٣٠ في المائة، وتحقق الكثير من هذه المكاسب في آسيا، وخاصة فيما يتعلق بخدمات السفر والأعمال في الصين، وخدمات الحاسوب والمعلومات في الهند. والسفر والنقل هما القطاعان الفرعيان المهيمنان اللذان يمثلان ربع وخمس صادرات الخدمات في عام ٢٠١٠. لكنّهما بدآ يخسران بعض مواقعهما لصالح الخدمات التجارية الحديثة القابلة للتصدير التي تنطوي على وفورات حجم وآثار خارجية قوية وتستوعب اليد العاملة من بين ذوي المهارات العالية (الشكل الخامس). وتوفّر الخدمات فرصة واقعية لتحقيق التحول الهيكلي، لا سيما بالنسبة للبلدان التي ليست لها ميزة نسبية في المصنوعات.

الشكل الخامس

نصيب بعض القطاعات الفرعية للخدمات من تجارة الخدمات العالمية، ١٩٩٠-٢٠١٠ (النسبة المئوية)

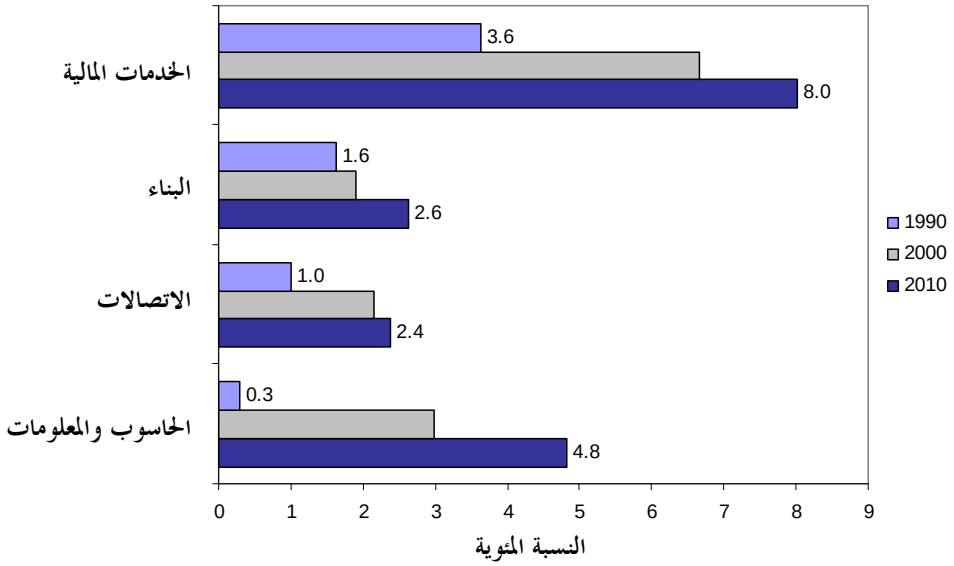

المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

١٣ - وظهرت مسألة الهجرة وعلاقتها بالتجارة والتنمية بوصفها واحدة من التحديات الرئيسية. فقد أسفرت زيادة تنقّل العمالة وحركة مقدّمي الخدمات عن ارتفاع حجم تدفقات

تحويلات العمال المالية التي تسهم في الحد من الفقر. وبلغ عدد المهاجرين عبر العالم ٢١٥ مليونا في عام ٢٠١٠، أي ما يعادل ٣ في المائة من سكان العالم. وبلغ حجم تدفقات التحويلات العالمية ٤٤٢ بليون دولار في عام ٢٠١٠، منها ثلثان صُرفا إلى البلدان النامية و ٦ في المائة إلى أقل البلدان نموا (انظر الجدول ١). وتشكل التحويلات مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي، لتمثل بذلك ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية ككل (١,٢ في المائة في ٢٠٠٠) و ٥,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا. وعلى الرغم من أنّ أثرها الطويل الأجل على التنمية لا يزال غير مفهوما جيدا، فإنّه بالإمكان تعزيز هذه الأثر عبر توجيه هذه التحويلات نحو قطاعات منتجة تشمل تطوير القطاع المالي والتعليم[٣].

١٤ - ومن أجل زيادة تدفقات التحويلات المالية، ينبغي التصدي على كل المستويات لمعالجة مسألة القياسات المتعلقة بالهجرة المؤقتة، بما في ذلك ضمن إطار جولة الدوحة من مفاوضات الخدمات المدرجة في الطبعة الرابعة من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة والخدمات. فتماسك السياسات وتوخي النهج المتكاملة يكتسيان أهمية. ولذلك لا بد من زيادة تعزيز وتحسين التعاون والتنسيق على الصعيدين والوطني والدولي - بما في ذلك في أوساط بلدان المنشأ والعبور والمقصد - وتبادل الخبرات.

الجدول ١

التحويلات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي ومن مجموع التحويلات العالمية، ٢٠١٠ (النسبة المئوية)

	الحصة من الناتج المحلي الإجمالي	الحصة من مجموع التحويلات العالمية
الاقتصادات المتقدمة النمو	٠,٣	٢٥,٩
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	١,٥	٦,٨
الاقتصادات النامية	١,٥	٦٧,٢
أفريقيا	٢,٥	٩,٠
أمريكا اللاتينية	١,٢	١٣,٥
آسيا	١,٥	٤٤,٣
أقل البلدان نموا	٥,٢	٥,٩

المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

(٣) انظر الوثيقة TD/B/C.I/EM.4/2 و Kapur and Devesh," *Remittances: the new development mantra?", G-24 Discussion Paper Series*. وكلاهما متاح على الإنترنت في الموقع التالي: *www.unctad.org/en/docs/gdsmdpbg2420045_en.pdf*.

١٥ - وتحويل دينامية التجارة إلى زيادة في فرص الدخل بتوفير فرص العمل هو من التحديات الحاسمة بالنسبة لتحقيق النمو الشامل (انظر الوثيقة TD/B/C.I/15). فقد خلّفت الأزمة بالفعل مجموعة كبيرة من العاطلين عن العمل في جميع أنحاء العالم بلغ عددهم ٢٠٥ ملايين عاطل في عام ٢٠١٠. وتشير الدلائل إلى أنّه على الرغم من أنّ الانفتاح التجاري لا يؤثر على المستوى العام للعمالة في المدى الطويل، فإنّ تحرير التجارة قد يؤدي إلى خسائر صافية في الوظائف على المدى القصير، لأنّ فقدان الوظائف في القطاعات المتعاقدة المنافسة للتوريد قد يتجاوز حجم فرص العمل التي تخلقها قطاعات التصدير. وعلى الرغم من أن العلاقة بين والتجارة والعمالة تحتاج علميا إلى مزيد من البحث، فإنّ ذلك أنّ تحويل مكاسب الكفاءة المحتملة من التجارة إلى مكاسب في العمالة ليست تلقائيا، وهي تتطلب تدخلا حكوميا استباقيا وحذرا. فمثل هذه العلاقة بين التجارة والعمالة ينبغي مراعاتها بعناية في النظام التجاري الدولي.

ثالثا - التطورات المستجدة في النظام التجاري المتعدد الأطراف

١٦ - مثل التغييرات المذكورة أعلاه هي جزءاً من تحول أوسع نطاقا يشهده النظام التجاري المتعدد الأطراف. ويتجه هذا التحول نحو الإنتاج المجزّأ، وتعدد الأقطاب، والهيكلة الإقليمية، مع تحقيق الاندماج بخطى متفاوتة بتفاوت البلدان. ومن مظاهره الجمود الحالي في مفاوضات جولة الدوحة، والصعوبات المتزايدة التي تواجه تعددية الأطراف، وتزايد المبادرات الإقليمية المكمّلة للعمليات المتعددة الأطراف والمنافسة لها (انظر الوثيقة TD/B/58/3).

ألف - لمحة عامة

١٧ - انطلقت جولة الدوحة في عام ٢٠٠١ وكان من المقرر اختتامها مع نهاية ٢٠٠٤. بيد أنّ استمرار الخلاف بشأن الزراعة قد أخّر إحراز تقدم شامل. وتم تكثيف الجهود في عام ٢٠١١ من أجل اختتام هذه الجولة بحلول كانون الأول/ديسمبر. لكنّ عدم إحراز تقدّم ملموس بشأن القضايا الرئيسية المعلقة أفضى إلى انسداد خطير في الأفق في نيسان/أبريل. وكان من بين القضايا الرئيسية مسألة إجراء تحرير قطاعي أوسع في المفاوضات المتعلقة بمسألة الوصول إلى الأسواق غير الزراعية. وعلى الرغم من أنّ المشاركة في المفاوضات القطاعية اعتُبرت ''طوعية''، فإنّ بعض البلدان المتقدمة النمو سعت إلى تأمين مشاركة أوسع للبلدان النامية في اثنين من القطاعات الرئيسية الثلاثة - هي الكيمياويات والآلات الصناعية والإلكترونيات - لتحرير التجارة، بما في ذلك القضاء على التعريفات الجمركية، في هذه الاقتصادات بقدر أكبر مما كان سيتحقق من تطبيق الصيغة العامة لخفض الرسوم. غير أنّ البلدان النامية رأت فيه طلبا غير متوازن لأنّها، في ظل الصيغة العامة لخفض الرسوم،

ستخفض بالفعل التعريفات المقيّدة بنسب أكبر من نسب البلدان المتقدمة النمو. فتحرير القطاعات قد تبيّن أنّه مسألة حساسة بصفة خاصة لما له من تبعات على سوق العمل. أمّا القطاعات الأخرى فتشمل تعزيز الرعاية الصحية ومنتجات الغابات والمواد الخام والأحجار الكريمة والمجوهرات. وقد أثارت مجالات أخرى الجدل أيضا، مثل مسألة دخول البلدان النامية في التزامات أقوى ضمن الطبعة الرابعة من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة والخدمات من أجل تقييد المستويات الحالية من الانفتاح (كوضع حدود للأسهم الأجنبية)، ومسألة التزامات البلدان المتقدمة النمو ضمن الطبعة الرابعة، وآلية الضمانات الزراعية الخاصة.

١٨ - والنهج القائم على الأنساق الثلاث - السريع والمتوسط والبطيء - الذي اقترحه المدير العام لمنظمة التجارة العالمية أيار/مايو ٢٠١١ كوسيلة للمضي قدما يتمثل في إبرام اتفاق جزئي، مع الحفاظ على مبدأ الإجراء الوحيد. وسيتم التطرق في المؤتمر الوزاري الثامن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى القضايا المتعلقة بأقل البلدان نموا - ولوج الأسواق المعفى من التعريفات الجمركية ومن نظام الحصص، وتطبيق قواعد المنشأ ذات الصلة، وتطبيق إعفاء الدولة الأولى بالرعاية ليشمل الولوج المحتمل لسوق الخدمات التفضيلية والقطن - وذلك من أجل تحقيق نتائج مبكّرة. وستُناقَش مسائل ''أقل البلدان نمواً وبلدان أخرى'' ضمن إطار ''النسق المتوسط''، الذي سيشمل تيسير التجارة، والمنافسة في مجال الصادرات الزراعية، ووضع آلية رصد المعاملة الخاصة والتفضيلية، وتقديم إعانات مصائد الأسماك والسلع والخدمات البيئية، وذلك من أجل إيجاد توازن عام ومعالجة شواغل الشركاء التجاريين الرئيسيين (مثل الولايات المتحدة). واقتُرح أن يتم إرجاء المفاوضات على الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق والخدمات، وكذا القضايا ذات الصلة باتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، إلى عام ٢٠١٢.

١٩ - ويكتسي إحراز نتائج مبكرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ أهمية حاسمة بالنسبة لإجراء المفاوضات لاحقة في عام ٢٠١٢. وهناك قلق من أن المفاوضات المطولة قد أثرت بالفعل على مصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف وجعلت بعض قضايا التفاوض أقل أهمية بالنسبة للواقع الاقتصادي الحالي. فالبلدان النامية تؤكّد، كجزء من خطة الدوحة الأصلية لتحقيق التنمية، على الحاجة إلى حسم القضايا المعلقة من جولة أوروغواي، في حين تدعو بعض البلدان المتقدمة النمو (مثل بلدان الاتحاد الأوروبي) إلى تناول قضايا جديدة مثل الاستثمار، وسياسة المنافسة، والمشتريات الحكومية، والضرائب على الصادرات وتغير المناخ. ولا بدّ أيضا من التحرّك على وجه السرعة لمعالجة ''قضايا القرن الحادي والعشرين'' الجديدة من أجل الحفاظ على ما يكتسيه النظام التجاري المتعدد الأطراف من أهمية للواقع الاقتصادي المتغير. فتحرير التجارة واتفاقات التجارة ينبغي أن تسهم بشكل إيجابي في التصدي للتحديات الإنمائية الأوسع نطاقا، بما في ذلك الحد من الفقر، والعمالة، والقدرة الإنتاجية،

والنمو المطرد والشامل، وتأمين الغذاء والطاقة، والصحة العامة والحصول على المياه. والأمر يتطلب قيادة قوية، بما في ذلك من البلدان الصاعدة، لتنشيط هيكل النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢٠ - وجرى خلال الأزمة الاقتصادية التأكيد مرة أخرى على ما يتحلى به النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد من صلابة في وجه النزعات الحمائية. أمّا تدابير تقييد التوريد التي تم استحداثها بين شهري تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ و نيسان/أبريل ٢٠١١ فتشير التقديرات إلى أنّها تشمل على أقصى تقدير ٢,٧ في المائة من واردات العالم، وتفرز أثرا محدودا - ٠,٢٥ في المائة بالتدابير المتعلقة بالحدود و ٠,٧٥ في المائة بتدابير الإنقاذ من الإفلاس. وقد تم احتواء السياسات الحماية الصارمة أساسا بفضل التزام البلدان بقواعد منظمة التجارة العالمية والتزاماتها، وبما أبداه الكثير من البلدان النامية من ضبط قوي للنفس. وقامت منظمة التجارة العالمية بدور حفاز في تعبئة الجهود لمعالجة النقص في التمويل التجاري (المستخدم في ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من التجارة) والمعونة لصالح التجارة دعمًا للقدرة الإنتاجية والبنية التحتية ذات الصلة بالتجارة والقدرة التنافسية والتكيّف. وعلى الرغم من بعض الزيادة في الموارد المالية (٦٠ في المائة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠)، لا تزال التحديات قائمة في ما يتعلق بضمان زيادة الموارد وتعزيز الفعالية والنتائج الإنمائية، وذلك وفق ما تمت الإشارة إليه في تموز/يوليه خلال الاستعراض العالمي الثالث المعني بالمعونة لصالح التجارة. وأفادت منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠١١ بوجود علامات على تسارع وتيرة النزعة الحمائية في مرحلة ما بعد الأزمة، مع زيادة في اللجوء إلى رفع سقف التعريفات الجمركية وعدم الترخيص التلقائي للاستيراد وفرض قيود على التصدير، وذلك على خلفية تباطؤ في النمو وارتفاع في معدلات البطالة(٤).

باء - الأثر الناجم في الرفاه عن جولة الدوحة

٢١ - يمكن اعتبار العجز عن اختتام جولة الدوحة فرصة ضائعة. فآخر تحليل أجراه الأونكتاد للأثر المحتمل على التجارة والرفاه من إحراز نتائج بشأن السلع ضمن جولة الدوحة يرى أنّ المكاسب العالمية الناجمة عن زيادة تحرير التجارة إيجابية وإن كانت متواضعة، فإنّها في حدود مبلغ يقدّر بـ ٧٠ بليون دولار سنويا (انظر الجدول ٢). وقد أكّدت دراسات حديثة أخرى حجم المكاسب. بيد أنّ أثر الرفاه الذي ينتجه التحليل القائم على النماذج يعتمد، بالطبع، على المواصفات النموذجية والبيانات الأساسية وسيناريوهات المحاكاة. فقد وضعت دراسات سابقة، مثل الدراسات التي أجراها البنك الدولي في عام ٢٠٠٣، مستوى

(٤) منظمة التجارة العالمية، "Trade Review Body from the Director General on trade-related developments". متاح على الإنترنت في الموقع التالي: www.docsonline.wto.org.

مكاسب الرفاه العالمي في حدود مبلغ يصل إلى ٣٥٨ بليون دولار. غير أنّ هذا المبلغ تم تنقيحه بعد ذلك لينخفض إلى مستوى مبلغ أقل من ذلك بكثير، مما يشير إلى ضرورة توخي الحذر في تفسير النتائج النموذجية. وحتى هذه المكاسب الكبيرة لا تمثل سوى جزء يسير من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا ما يشير إلى أهمية وضع سياسات محلية تكميلية لتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية وفرص العمل من أجل زيادة الفوائد المترتبة عن تحرير التجارة.

الجدول ٢

الآثار المحتملة السنوية لنتائج جولة الدوحة على الرفاه والتجارة

	جولة الدوحة		جولة الدوحة مع المفاوضات القطاعية	
	الرفاه[أ]	الصادرات[ب]	الرفاه	الصادرات
الاتحاد الأوروبي	٥ ٦٤٣	٠,١٦	١ ٣٦٠	٠,٢١
الولايات المتحدة	-٣٥١	١,٤٨	– ٢ ١٢٧	٢,٢١
اليابان	٦ ٤٣٢	١,٩٤	٩ ٥٤٣	٣,٠٨
البلدان المتقدمة النمو الأخرى	١١ ١١١	٢,٢٥	١٦ ٠٢٣	٣,٨٦
المصدرون ضمن مجموعة كيرنز	١ ٨٥٨	٠,٥٩	١ ٨٣١	٠,٨٤
الصين	١٧ ٧١٥	٣,٥٨	٢٥ ٦٠٠	٧,٣٤
الهند	٤ ٠٨٩	٣,٥٥	٥ ٣٤١	٨,٨٨
إندونيسيا	١ ٢١٦	١,٥٥	١ ١٠٧	١,٧٤
البرازيل	١ ٣٢٠	١,٠١	١ ٨٠٨	١,٨٤
المكسيك	-١ ٣٢٢	-٠,٥٣	–٢ ٥٤٣	-٠,٩٥
جنوب شرق آسيا	٦ ٤١٣	١,٩	٦ ٥٦٩	١,٨٣
جنوب آسيا	٢ ٠٤٠	٣,٩٤	١ ٨٢١	٣,٦٦
أوروبا الشرقية وآسيا الغربية	٨ ٦١٤	٠,٨٦	٦ ٤٥٥	٠,٦
أمريكا الوسطى	١ ٦٣٤	١,٨٣	١ ٢٤٤	١,٥٧
أمريكا اللاتينية، باستثناء البرازيل	٣٤٥	٠,٢٩	٤١	٠,١٥
شمال أفريقيا والشرق الأوسط	١ ٢٩٦	١,٥٧	١ ٢٢٢	١,٤١
جنوب أفريقيا	١٧٨	٠,٦	٣٥	٠,٤٨
أفريقيا جنوب الصحراء	٢ ١٩٥	١,٦٤	٢ ٠٣٦	١,٤
المجموع	**٧٠ ٤٥٧**	**١,٠٩**	**٧٧ ٣٦٧**	**١,٧٣**

المصدر: الأونكتاد (قاعدة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية).

(أ) ملايين من دولارات الولايات المتحدة.

(ب) النسبة المئوية.

٢٢ - ولا يتم تقاسم مكاسب الرفاه بالتساوي بين المشاركين. فالاتحاد الأوروبي واليابان لديهما مستوى عال من الحماية في مجال للزراعة (مثل السكر واللحوم والأرز)؛ والحد من ذلك المستوى يزيد من الكفاءة ويعود بالفائدة على المستهلكين، ودافعي الضرائب والموردين الأجانب. وثمة أيضا مكاسب مماثلة تحقق من تخفيض التعريفات الجمركية على الملابس والسيارات في القطاع الصناعي. أمّا المكاسب بالنسبة لمعظم البلدان النامية فهي من المقدّر أن تكون أقل حجما. فالشروط التجارية السلبية قد تطغى على المكاسب الأخرى وتؤدي إلى آثار سلبية عموما. وهذا هو الشأن بالنسبة للمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. مخاطر الخسائر قائمةٌ أيضا بالنسبة للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، على الرغم من أنّ الآثار المترتبة عليها كمجموعة من ناحية الرفاه إيجابية في هذه المحاكاة. ومثل هذه الخسائر قد ينشأ من تآكل الشروط التفضيلية وارتفاع أسعار الواردات من الأغذية. فالعديد من الدراسات تفيد فعلا بوجود آثار سلبية مترتبة على هذه البلدان من ناحية الرفاه[٥].

٢٣ - ومن شأن إلغاء التعريفات القطاعية في مجالي الكيماويات والآلات والإلكترونيات الصناعية في البلدان المتقدمة والبرازيل والصين والهند أن يزيد من مكاسب الرفاه العالمي إلى ٧٧ بليون دولار. فالصادرات والواردات في هذه المناطق سيزيد حجمها بأكثر مما هو متوقع في السيناريو الأساسي. ومن المقدّر أن تكون بعض المناطق مثل جنوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية أسوأ حالا مقارنة بسيناريو خط الأساس. وعلى الرغم مما تجنيه البلدان النامية المشاركة من مكاسب في مجال الرفاه والإنتاج والعمالة ضمن القطاعات المعنية، فإن هذه البلدان تتأثر سلبا مقارنة بخط الأساس، وتكون لذلك آثار على تنميتها الصناعية وأهدافها في مجال التوظيف. ومن ثم، فإن هذه التقديرات تؤكد على أهمية المشاركة الطوعية في المفاوضات القطاعية على النحو المنصوص عليه في الإعلان الصادر في عام ٢٠٠٥ عن المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمي، الذي عقد في هونغ كونغ بالصين.

٢٤ - كما أنه من شأن تحرير تجارة الخدمات أن يحقق مكاسب لكل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. فإجراء خفض محتمل بنسبة ١٠ في المائة من الحواجز التجارية قد يفضي إلى زيادة قدرها ٢,٧ في المائة من صادرات الخدمات[٦]. ويُقدر الأثر المترتب في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحوالي ٤٦ بليون دولار. وستشهد صادرات كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة زيادة بـ ١٠ بلايين دولار. وتشير التقديرات إلى أن نظام منح

(٥) انظر Sandra Polaski, “Winners and losers impact of the Doha Round on Developing countries”. الدراسة متاحة على الإنترنت في الموقع التالي: www.carnegieendowment.org/Cfiles/winners.losers.final2.pdf.

(٦) انظر Peterson Institute, “Figuring out Doha Round”. متاح على الإنترنت في الموقع التالي: www.wto.org/english/res-e/roser-e/dialogue-paper-schott-e.pdf.

تأشيرات العمل المؤقتة المتعددة الأطراف (وهو عبارة عن توظيف حصة من العمال المهرة وغير المهرة من البلدان النامية في حدود نسبة ٣ في المائة القوة العاملة للبلدان المتقدمة النمو) سيولد مبلغ ٢٠٠ بليون دولار عالميا[٧]. كما أن إجراء تخفيض بنسبة ١ في المائة من تكاليف المعاملات من شأنه حسب التقديرات أن يدر مبلغ ٤٣ بليون دولار كمكاسب في الرفاه على الصعيد العالمي تعود نسبة ٦٥ في المائة منها على البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

جيم - تحديات جولة الدوحة

٢٥ - أحيا المأزق الحالي الذي تردّت فيه المفاوضات الجدل حول أسباب الانتكاسات ومستقبل جولة الدوحة. فقد كان للتغييرات الهيكلية التي شهدها هيكل التجارة الدولية أثر قوي على ديناميات التفاوض، في حين استحوذت الأزمات العالمية على اهتمام مقرري السياسات وأثارت المشكلة السياسية المتمثلة في تبرير التنازلات. وأحدثت الأزمات أيضا تغييرا في التفكير الاقتصادي لصالح وضع تنظيمات للسوق تتسم بمزيد الصرامة وتدخّل الدول بمزيد الفعالية والواقعية. هذا، وقد أثّرت المسائل النظامية المتعلقة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف في سير المفاوضات.

٢٦ - وكانت مسألة وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق ضمن تحرير القطاعات من الأسباب المباشرة لهذا المأزق. فقد كان الهدف من المفاوضات القطاعية هي إعادة التوازن لتصحيح التفاوت في المساهمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان الصاعدة، وتحقيق المواءمة بين تعريفاتها. وحظيت مفاوضات التعريفات الصناعية باهتمام متزايد من قبل البلدان المتقدمة النمو لأن ارتفاع أسعار السلع الزراعية جعلت مسألة التعريفات الجمركية والإعانات على قد أقل من الأهمية بالنسبة للزراعة، بينما ثبت أن تحرير الخدمات أمر معقد وليس من وراءه آفاق آنية لاحتمال التوصل إلى نتيجة مجدية تجاريا. ويمكن اعتبار الاهتمام المتزايد الممنوح لمصلحة المصدرين في البلدان المتقدمة محاولة لكسب دعم سياسي محلي شامل لحزمة جولة الدوحة بغية التغلّب على ''المقاومة'' التي تبديها المصالح المحلية المنافسة للاستيراد. فالاستجابة لمصالح المصدرين اليوم تتطلب إجراء تحرير عميق للتجارة، وهو الأمر الذي يعدّ ضروريا بالنسبة للإنتاج الحديث القائم بكثافة على التجارة ضمن سلسلة إمدادات عالمية قد تؤدي فيها تعريفة بسيطة إلى زيادة غير متناسبة في تكلفة الإنتاج - ومن هنا جاءت الدعوة

(٧) انظر Rodrik "Feasible globalizations". متاح على الإنترنت في الموقع التالي: www.hks.harvard.edu/fs/drodrik/Research%20papers/Feasglob.pdf.

إلى تحرير القطاعات. ومع ذلك، فإن الحواجز غير الجمركية – التي تكتسي أهمية متزايدة بسبب التخفيضات الكبيرة في التعريفات – لم يتم التطرّق إليها بما فيه الكفاية.

٢٧ – واحتجت البلدان النامية على ذلك ورأت فيه تناقضا مع المبادئ المتفق عليها بشأن المشاركة الطوعية في هذه المبادرات، واعتبرته دون المستوى الكامل للمعاملة بالمثل من جانب البلدان النامية. ولئن استرعت ''سيولة التعريفات'' الكبيرة في البلدان النامية – وهي عبارة عن الفرق بين الأسعار الملزمة والأسعار المطبقة – الانتباه إلى حالات الخفض الفعلي في التعريفات الجمركية المطبقة، فإنّ هذه البلدان أشارت إلى جهودها المستقلة السابقة في مجال تحرير التجارة، التي أوجدت مثل هذه ''السيولة''. وشهدت تعريفات الدولة الأكثر رعاية بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠ انخفاضا من ٣٢,٥ إلى ٨,٢ في المائة بالنسبة للبلدان النامية. وهذا ما يبرز أهمية المرونة الجمركية كأداة للسياسة الصناعية. واعتُبر تحرير القطاعات أيضا مسألة حساسة بالنسبة للبلدان النامية في تحقيق أهدافها الإنمائية في مرحلة ما بعد الأزمة لبناء القدرات الإنتاجية المحلية وخلق فرص العمل. فالوزن الاقتصادي المتزايد لهذه البلدان – إذ هي موطن نصف النمو العالمي في السنوات القادمة – قد أتاح لها اتخاذ موقف حازم.

٢٨ – وزاد تطور عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية وتنوعهم من تعقّد المفاوضات والمقايضات. فقد شهد عدد أعضاء الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة/منظمة التجارة العالمية، الذي كان في حدود ٢٣ عضوا سنة ١٩٤٧، زيادة ليصل إلى ١٥٤ عضوا. وقد تطلّب الأمر خطة مفاوضات عريضة القاعدة ضمن إجراء وحيد من أجل التوفيق بين المصالح المتباينة للعديد من المشاركين عبر تنازلات تشمل عدة قطاعات. بيد أن جدول الأعمال العريض النطاق قد أثقل كاهل المفاوضين فيما يبدو، وأفضى إلى صرف الانتباه عن القضايا الأساسية (مثل جدول الأعمال المتضمن لبنود من جولة أوروغواي للمفاوضات بشأن الزراعة والخدمات وقضايا التنمية). وأصبحت المقايضات بين مختلف المسائل صعبة تتطلب حدا أدنى من التقارب في المواقف. واعتُبر نهج الإجراء الوحيد، وكذا قاعدة توافق الآراء، قابلا للاستثناءات لأنّه منح كل بلد قدرة على الضغط للحصول على معاملة خاصة.

الإطار ٢

المنازعات التجارية

ثمة العديد من القضايا الصعبة و الناشئة التي يتم التصدي لها بشكل متزايد بالمنازعات التجارية، وليس بالمفاوضات. ومن المتوقع أن يزيد عدد هذه المنازعات. فقد نجح الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمكسيك في الاعتراض على قيود التصدير التي تفرضها الصين على بعض المعادن (مثل البوكسيت والمغنيسيوم) باعتبارها من التدابير التي تنطوي على تمييز ضد المنتجين الأجانب وتعطي ميزة غير عادلة للمنتجين المحليين في مراحل ما بعد الإنتاج. وكانت بعض المنازعات لها صلة بسياسات تشجيع التكنولوجيات الخضراء. فقد طعن الاتحاد الأوروبي على كندا في ما يتعلق ببرنامج أونتاريو للتعريفة التفضيلية بشأن إمدادات الطاقة المتجددة، واحتج على هذا البرنامج بكونه ضد الحكم الصادر عن منظمة التجارة العالمية بشأن حظر أشكال الدعم للمحتوى المحلي. وسيكون لهذه القضية تأثير على قدرة البلدان على دعم الصناعات المحلية لكي تنافس في الأسواق الواعدة للسلع والخدمات البيئية.

٢٩ - وعلى ضوء العوامل النظامية التي تسهم في هذا المأزق، تم التسليم بضرورة إصلاح مؤسسات منظمة التجارة العالمية كهدف من الأهداف الطويلة الأجل، ويشمل ذلك ما يتعلق بتنفيذ الاتفاقات والسياسات التجارية ورصدها، ومعالجة قضايا التجارة ضمن إطار يتسم بمزيد التعاون، وتوفير المعونة لصالح التجارة، ودعم بناء القدرات. وينبغي للإصلاح المؤسسي المحتمل أن يكفل إدراج معايير النظام التجاري المتعدد الأطراف وصكوكه باعتبارهما عاملا حاسما في تطور الواقع الاقتصادي وتلبية احتياجات التنمية. وقد يكون من الضروري، تبعا لذلك، توحيد القواعد والممارسات القائمة مع أهداف التنمية الطويلة الأجل مثل تعزيز القدرات الصناعية، وخلق فرص العمل، وإدارة الأمن الغذائي، وتوفير فرص الحصول على الأدوية والخدمات الأساسية، بما يسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا ما يعني ضمنيا الحاجة إلى مزيد من التسليم بالمعاملة الخاصة والتفضيلية وبتوفير حيّز سياساتي.

رابعا - آفاق المستقبل

٣٠ - إن التنفيذ الفعال لباكورة حزمة الإجراءات الخاصة بأقل البلدان نموا وحزمة الإجراءات الخاصة بـ ”أقل البلدان نمواً وبلدان أخرى“ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ يُعتبر ذا أهمية بالغة بالنسبة للمفاوضات اللاحقة في عام ٢٠١٢. وحزمة إجراءات أقل

البلدان نموا ستكون مهمة أيضا في مساعدة هذه البلدان على تنفيذ برنامج عمل إسطنبول الذي اعتمده في أيار/مايو الماضي مؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن أقل البلدان نموا. ومع ذلك، ما يزال يتعين على المجتمع الدولي أن يوفّر دعما تكميليا إضافيا لأنّ هذه الحزمة لن تكون كافية لمساعدة أقل البلدان نموا على بلوغ أهدافها. وفي الظروف الراهنة، يرجح أن تكون فرصة الاتفاق على حزمة في وقت مبكر محدودة لأنّه من الصعب إيجاد توازن بين مصالح جميع الأطراف.

ألف – الوصول إلى الأسواق من دون رسوم أو حصص

٣١ – أُحرز منذ عام ٢٠٠٠ تقدم هام في توسيع نطاق وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق من دون رسوم أو حصص. أمّا الهدف المنشود في قرار مؤتمر هونغ كونغ الوزاري بشأن تغطية ما لا يقل عن ٩٧ في المائة من بنود التعريفة الجمركية فهو قد تحقق في جميع البلدان المتقدمة النمو باستثناء الولايات المتحدة التي تغطي حاليا ٨٣ في المائة من بنود التعريفة الجمركية. ومن أجل بلوغ الأهداف المرسومة، ثمة حاجة لكي تقوم الولايات المتحدة بتجديد وإصلاح نظام الأفضليات المعمم (الذي انتهى مفعوله في ٢٠١٠) من أجل توسيع نطاق تغطية المنتجات. وقد يتطلب توسيع نطاق تغطية المنتجات تحقيق التوازن بين مصالح متنافسة بين أقل البلدان نموا الأفريقية والآسيوية، لأنّ البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء (مثل ليسوتو ومدغشقر) قد تواجه تدهورا للمنافع التفضيلية العائدة عليها من قانون تحقيق النمو والفرص لأفريقيا، وخاصة في قطاع الملابس، وتتأثر من ذلك بشدة. ويجوز تمديد التغطية لتشمل المنتجات الزراعية المستبعدة في الوقت الحاضر من مبادرة الوصول إلى الأسواق من دون رسوم أو حصص (مثل التبغ واللحوم). واختيار المنتجات له أهمية لأنّ الصادرات من أقل البلدان نموا في غاية التركيز؛ فثلاثة في المائة من بنود التعريفة الجمركية تمثل ٩٥ في المائة من قيمة واردات البلدان المرتفعة الدخل من أقل البلدان نموا. وبالتالي، فإنّه من المهم التصدي بعناية لتحديات التكيف والقدرة على المنافسة التي تواجهها بعض البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء وذلك بتدابير الدعم المبتكرة، بحيث يبقى المنتجون يعملون في القطاع، ويزيدوا من القيمة المضافة، ويشاركوا في سلسلة الإمدادات العالمية.

٣٢ – وقد يصل مستوى الفوائد العائدة على أقل البلدان نموا من الوصول إلى الأسواق من دون رسوم أو حصص إلى مبلغ يتراوح بين ٤ إلى ٨ بلايين دولار. وفي السيناريو الذي توفّر فيه جميع البلدان المتقدمة النمو مثل هذه المعاملة لأقل البلدان نموا، تقدر مكاسب الرفاه المحتملة السنوية للبلدان الأقل نموا بمبلغ ٤,٨ بلايين دولار، أي بزيادة قدرها ٢,٤ في المائة في الصادرات. ومع ذلك، ستكون المكاسب موزعة بشكل غير متساو للغاية بين البلدان (انظر

الجدول ٣). أما النتائج فهي تتحقق في قطاعات الملابس، والمنسوجات، وبدرجة أقل التبغ. وستكون أقل البلدان نموا الآسيوية المستفيد الرئيسي نظرا لزيادة صادرات الملابس. فإجمالي الصادرات من كمبوديا وبنجلاديش قد شهد زيادة بنسبة ١٨ و ٨ في المائة، على التوالي، وهو يولّد مكاسب في العمالة للعمال غير المهرة بنسبة ١٠ و ٣ في المائة. أمّا إذا فتحت البرازيل والصين والهند وجنوب أفريقيا أيضا أسواقها في وجه أقل البلدان نموا (والبعض منها بصدد القيام بذلك – انظر الإطار ٣)، فإن المكاسب العائدة على أقل البلدان نموا ستزيد لتبلغ ٧,٧ بلايين دولار.

الجدول ٣

أثر الرفاه الناجم عن الوصول إلى الأسواق من دون رسوم أو حصص

	الرفاه (بالملايين من دولارات الولايات المتحدة)	الصادرات (النسبة المئوية)	اليد العاملة غير الماهرة (النسبة المئوية)
كمبوديا	٩١٦	١٨,٠	١٠,١
بنغلادش	٢ ١٠٠	٨,٢	٣,٢
إثيوبيا	١٤٤	١,١	٠,٥
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٥	٠,٢	٠,١
ملاوي	١٦١	٧,٤	٤,٧
مدغشقر	٧	٠,١	٠,١
موزامبيق	١٠٦	١,٧	١,٥
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٣٠	١,٦	٠,٧
السنغال	٢٢١	٢,١	١,٩
أوغندا	٣	٠,١	–
زامبيا	٤٢	٠,٦	٠,٥
بقية بلدان أفريقيا الغربية	٣٥٥	٠,٥	٠,٦
أفريقيا الوسطى	١٠٨	٠,٦	٠,٣
جنوب وسط أفريقيا	-٢	–	–
بقية بلدان أفريقيا الشرقية	٤٩٨	٠,٩	٠,٥
الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وسائر البلدان المتقدمة النمو والنامية الأخرى	-٣ ٨٩٧	–	–

المصدر: الأونكتاد.

الإطار ٣

مبادرات البلدان النامية في مجال إتاحة الوصول إلى أسواقها من دون رسوم أو حصص

أتاح العديد من البلدان النامية الوصول إلى أسواقه من دون رسوم أو حصص لأقل البلدان نموا. فمبادرة الهند بهذا الشأن، التي أُعلن عنها أول مرة خلال مؤتمر قمة منتدى الهند وأفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، تمنح الوصول إلى أسواقها من دون رسوم أو حصص لفائدة ٨٥ في المائة من بنود التعريفة الجمركية وتقدّم تخفيضا للرسوم الجمركية على ٩ في المائة من البنود الأخرى التي سيتم تحريرها في غضون ٥ سنوات ليغطي برنامج الوصول من دون رسوم أو حصص بذلك نسبة ٩٤ في المائة من بنود التعريفة الجمركية، التي تشمل القطن والكاكاو وقصب السكر والملابس. أمّا الخطة التي وضعتها البرازيل فهي ستتيح في البداية معاملة تفضيلية لفائدة ٨٠ في المائة من صادرات أقل البلدان نموا، ثم سيتم توسيعها لاحقا لتغطي ١٠٠ في المائة من هذه الصادرات بحلول عام ٢٠١٤. وتمنح الصين ٣١ بلدا من أقل البلدان نموا الواقعة جنوب الصحراء هامش معاملة تفضيلية متوسط قدره ١٠,٤ في المائة على ٩٥ في المائة من بنود التعريفة الجمركية (مثل حبوب الكاكاو والجلود والنحاس)، في حين تدخل واردات أقل البلدان نموا (مثل النفط) الصين خالية بالفعل بنسبة ٩٠ في المائة من الرسوم بمقتضى مركز الدولة الأولى بالرعاية. وتنص الخطة التي وضعتها جمهورية كوريا على وصول ٨٥ في المائة من بنود التعريفة الجمركية إلى أسواقها من دون رسوم، وهي ستغطي ٩٥ في المائة من هذه البنود بحلول عام ٢٠١٢، بما في ذلك النحاس والتبغ الخام والخشب الرقائقي.

٣٣ - وتبسيط قواعد المنشأ وجعلها أكثر شفافية كانا من الأهداف الرئيسية لأقل البلدان نموا لأنّ وجود قواعد صارمة يحول دون استخدام المعاملة التفضيلية. وتشير الدلائل إلى أن قواعد المنشأ الصارمة نسبيا على منتجات الملابس في الاتحاد الأوروبي، التي تشترط تجميع الملابس من الغزل، وليس من النسيج، كان لها تأثير في الحد من استخدام المعاملة التفضيلية. وقد تم إحراز تقدم كبير في هذا الصدد مع تنفيذ قواعد المنشأ ضمن نظام الأفضليات المعمم للاتحاد الأوروبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وقد أتاحت القواعد الجديدة العمل بقواعد أكثر مرونة لفائدة أقل البلدان نموا في ما يتعلق بالمنتجات الصناعية، ومنها الملابس التي تسمح الآن ''بالتحويل الوحيد'' (أي السماح باستخدام نسيج بلد ثالث) (انظر الإطار ٤). وجرى توسيع النطاق الإقليمي للتراكم ليشمل أربعة تجمعات إقليمية دون أن تكون هناك فرصة

لإمكانية التراكم على المستوى الأفريقي. وفي مقابل ذلك، يتيح نظام كندا للأفضليات المعمم على أقل البلدان نموا التراكم العالمي لجميع المستفيدين من النظام. وقد دعت أقل البلدان نموا إلى مواءمة قواعد المنشأ المشتركة بين مختلف الدول المتقدمة النمو على أساس معايير شاملة بشأن القيمة المضافة، مع تيسير قواعد التراكم الإقليمي.

الإطار ٤

ما بعد مبادرة الوصول إلى الأسواق من دون رسوم أو حصص ودعما لبرنامج عمل اسطنبول

ستكون حزمة الإجراءات الخاصة بأقل البلدان نموا هامة لمساعدة هذه البلدان على بلوغ هدفها المتمثل مضاعفة حصتها من الصادرات العالمية بحلول سنة ٢٠٢٠، وذلك على نحو ما جاء في برنامج عمل إسطنبول. فخلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠، تجاوزت صادرات هذه البلدان نسق الصادرات العالمية لتضاعف من حصتها التي وصلت مع ذلك إلى مجرد نسبة ١ في المائة. بيد أنّ معاودة هذا النجاح خلال العقد القادم ستكون من الأمور الصعبة جدا[أ]. إذ لو فرضنا أنّ الصادرات العالمية ستحقق نسبة توسّع قدرها ٤,٧ في المائة سنويا في ما بين سنتي ٢٠١١ و ٢٠٢٠، فإنّ مضاعفة تلك الحصة سيقتضي من صادرات أقل البلدان نموا أن تنمو بنسبة ١٢,٢ في المائة سنويا. وهذا مطمح عزيز لأنّ الزيادة في القيمة الاسمية للصادرات خلال العقد الماضي كانت أولا مدفوعة بارتفاع أسعار السلع الأساسية (انظر الشكل أدناه). وثانيا، نصف منتجات أقل البلدان نموا تقريبا موجَّهٌ إلى البلدان المتقدمة النمو (٤٦ في المائة) حيث نمو الواردات يتسم بقدر أقل من الحيوية (٦,٧ في المائة مقارنة بـ ١٢ في المائة في البلدان النامية). وقد أخفقت أغلبية أقل البلدان نموا في مضاعفة حصتها من الصادرات.

حصة أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية وأسعار السلع الأساسية، ١٩٩٠-٢٠١١

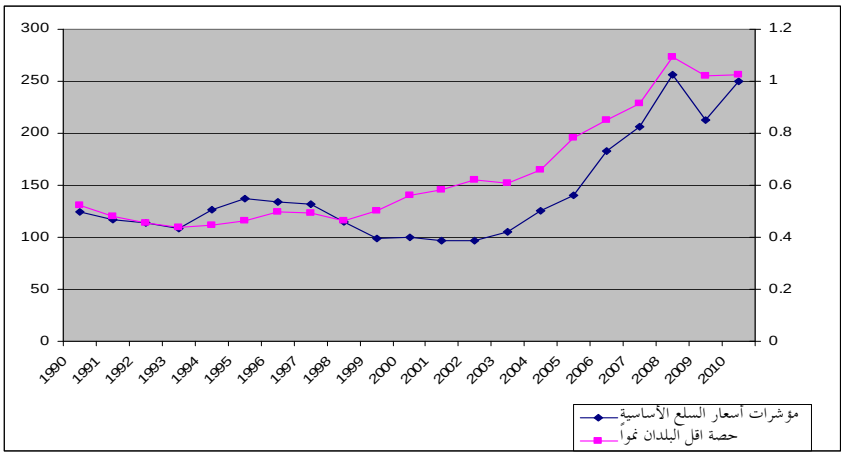

المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

وهذا يعني أن بلوغ هدف البرنامج سيعتمد إلى حد كبير على تطورات أسعار السلع الأساسية وعلى أداء منتجات محددة في أسواق محددة في المستقبل. فعلى سبيل المثال، تتركز صادرات بنغلاديش على الملابس وعلى أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ومبادرة الوصول إلى الأسواق من دون رسوم أو حصص – التي من المقدر أن تحقق زيادة وحيدة للصادرات بحوالي ١ في المائة لمعظم أقل البلدان نموا – تساعد ولكنّها من المرجح أن تكون غير كافية. وهناك حاجة ماسة للحصول من المجتمع الدولي على دعم قوي للمعونة لصالح التجارة بغية تدارك ضعف القدرات الإنتاجية والبنية التحتية لدى هذه البلدان[ب]. ولذلك، ينبغي أيضا بحث مسألة اتخاذ تدابير مبتكرة. أمّا تجارة الصين مع أفريقيا فقد شهدت نموا هائلا. فالصين تدعم إقامة مناطق للتعاون الاقتصادي والتجاري في العديد من البلدان الأفريقية الأقل نموا، مما قد يحقق زيادة وتنوعا في الصادرات من أفريقيا، وبالأخص صادرات الصناعات التحويلية.

(أ) انظر تقرير أقل البلدان نموا، ٢٠١٠؛ نحو بنية إنمائية دولية جديدة لأقل البلدان نموا (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.10.II.D.5).

(ب) الأونكتاد، ”*Making trade more development-transmitting, multiplying and inclusive for LDCs*“. منشور متاح على الإنترنت في الموقع التالي: www.unctad.org/en/docs/ditctncd2011d1_en.pdf.

٣٤ - ومن المرجح أن تتمخض مبادرات الوصول إلى الأسواق من دون رسوم أو حصص والجهود الدولية المتواصلة لدعم أقل البلدان نموا عن تغييرات أخرى لخطط المعاملة التفضيلية من جانب واحد. ويسعى الاتحاد الأوروبي، في مقترحه الذي لم يُعتمد بعد، إلى إصلاح نظام

الأفضليات المعمم لديه اعتبارا من عام ٢٠١٤ وذلك بغية إعادة توجيه فوائده بالأساس نحو أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط عن طريق الحد من عدد المستفيدين لأول مرة من ١٧٦ بلدا حاليا إلى نحو ٨٠ بلدا. وثمة قلق بشأن ما إذا كانت المنافع ستصل أقل البلدان نموا كما هو متوقع، لأنّ البلدان التي ستُشطَب من القائمة هي أساسا بلدان ذات دخول مرتفعة ودخول متوسطة عليا ولا تنافس بالضرورة أقل البلدان نموا. لكنّ الحد من عدد المستفيدين من شأنه أن يكرس تفاضل البلدان النامية، مع ما يترتب عن ذلك من آثار في مبدأ منظمة التجارة العالمية بشأن عدم التمييز والمعاملة الخاصة والتفضيلية. وبحسب الاجتهاد القضائي[٨] الصادر في إطار منظمة التجارة العالمية والمعنون "European Communities-Conditions for the granting of tariff preferences to developing countries"[الجماعات الأوروبية – شروط منح تفضيلات التعريفة الجمركية للبلدان النامية]، فإنّ التفاضل يمكن السماح به إذا كان يستند إلى معيار موضوعي يتم تطبيقه بدون تمييز.

باء – القطن

٣٥ – لم يقع بعد التصدي بالكامل لمسألة إجراء تخفيض طموح ومحدّد وعاجل للإعانات الممنوحة لقطاع القطن وللتعريفات الجمركية المفروضة عليه ولمسألة إلغاء هذه الإعانات والتعريفات. فهذا القطاع يتسم بالتركيز الشديد، حيث يستأثر المنتجون الخمسة الكبار (وهم الصين والهند والولايات المتحدة والبرازيل وباكستان) بأربعة أخماس الإنتاج العالمي. وفي عام ٢٠٠٩، شكلت الولايات المتحدة أكبر دولة مصدرة للقطن مستحوذة بذلك على ثلث صادرات العالم، تليها الهند وأوزبكستان والبرازيل. أما أكبر موردي القطن فهم الصين (٢٣ في المائة) وتركيا وبنغلاديش. ومن شأن خفض التعريفات الجمركية المفروضة على القطن في البلدان المستوردة الرئيسية أن يسهم في تحقيق مكاسب لصادرات أقل البلدان نموا (انظر الشكل السادس).

(٨) منظمة التجارة العالمية، "European Communities-Conditions for the granting of tariff preferences to developing countries". متاح على الإنترنت في الموقع التالي: https://docsonline.wto.org.

الشكل السادس

الدولة الأولى بالرعاية والتعريفات الجمركية التفضيلية على القطن في البلدان المستوردة الكبرى

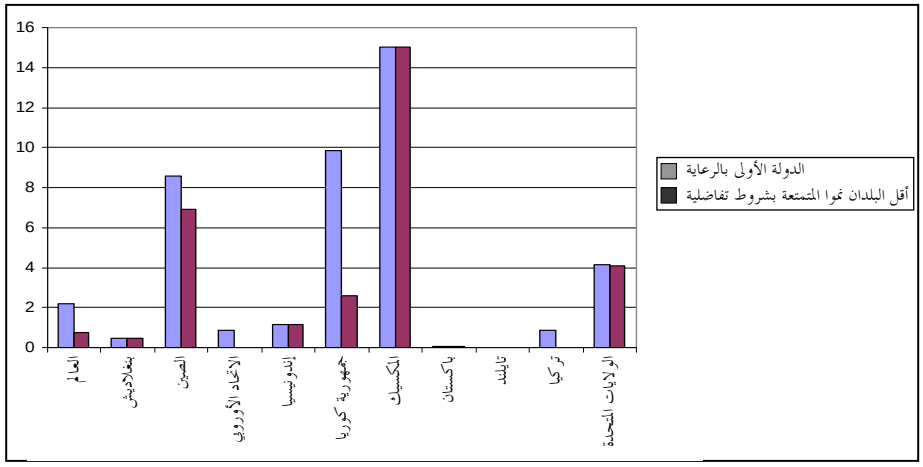

المصدر: الأونكتاد (نظام التحليلات والمعلومات الاقتصادية).

٣٦ - ويكمن جوهر القضية في الحد بشكل طموح من الدعم المحلي للقطن. ويقدر مجموع الدعم الحكومي المقدم لصناعة القطن بنحو ١,٣ بليون دولار في عامي ٢٠١٠/٢٠١١، مسجلا بذلك انخفاضا عن مستوى ٥,٥ بلايين دولار المقدّمة في عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وقد أدى ارتفاع أسعار القطن إلى نزول حاد في الإعانات المقدَّمة في عام ٢٠١٠/٢٠١١، ويعود السبب في ذلك إلى عدم تطبيق برامج الإعانات. أمّا أكبر الدول المقدّمة للإعانات فهي الولايات المتحدة والصين واليونان وتركيا. فقد أنفقت الولايات المتحدة ٤,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، في حين أصبحت الصين في الآونة الأخيرة، وفقا للجنة الاستشارية الدولية للقطن، الداعم الأكبر للقطن حيث توفّر الدعم للبذور بالأساس. وبذلك تكون حصة الإنتاج العالمي من القطن التي تتلقى مساعدة حكومية، على المدى الأطول، قد ارتفعت من نسبة متوسطة قدرها ٥٥ في المائة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٨ إلى نسبة مقدرة بـ ٨٤ في المائة في العامين ٢٠٠٨/٢٠٠٩. أمّا التخلي عن إعانات القطن فمن شأنه أن يزيد من أسعاره بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة، وهو أمر مهم خصوصا إذا نزلت الأسعار المرتفعة الحالية.

٣٧ - والكثير من البلدان النامية، ولا سيما ٢٠ بلدا من أقل البلدان نموا في أفريقيا، لديه نسبة عالية من تركيز صادرات القطن (تصل إلى ٨٥ في المائة)[٩]. وقد سجّل إنتاج القطن في بلدان ''القطن الأربعة'' (بنين وبوركينا فاسو وتشاد ومالي) انخفاضا بنسبة ٥٠ في المائة. ويعود السبب في ذلك جزئيا إلى بيئة السوق غير المواتية التي جعلت هذه البلدان تتحوّل إلى منتجات أخرى. وعلاوة على ذلك، لم يستطع المنتجون الأفارقة عموما مواكبة نمو الإنتاجية في بلدان مثل الصين والهند التي تستخدم بشكل متزايد أنواع التكنولوجيا الحيوية. وبذلك، انخفضت حصة البلدان الأفريقية من السوق وانتقلت من ٨,٨ في المائة في عامي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٥,٦ في المائة في عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٨. لكن من شأن تخفيضات إعانات القطن أن تزيد من عائدات صادراته بنسبة ٢٠ في المائة. فتدابير تعزيز القدرات الإنتاجية، بما في ذلك القيمة المضافة والبنية التحتية والتكنولوجيا، تسهم في زيادة استجابة هذه القدرات من حيث العرض لارتفاع الأسعار.

جيم - التنازلات في مجال الخدمات

٣٨ - إنّ وجود تنازلات تبيح للبلدان منح أقل البلدان نموا بالأخص شروطا تفضيلية لولوج أسواق الخدمات لديها، دون أن يكون عليها تمتيع البلدان الأخرى بنفس المعاملة، سيُساعد أقل البلدان نموا على استغلال تجارة الخدمات الآخذة في النمو. فهذه الشروط، ومنها بالأخص الطبعة الرابعة من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة والخدمات، ستسهم في زيادة الصادرات من أقل البلدان نموا. وقواعد المنشأ من شأنها أن تكفل حصر فوائد ولوج الأسواق بشروط تفضيلية في مورّدي أقل البلدان نموا. (أي الأطراف التي لديها عمليات تجارية كبيرة في هذه البلدان). وستتيح التنازلات أيضا شروطا تفضيلية في ما يتعلق ببعض الجوانب الإجرائية من التنظيمات المحلية، مثل دفع قدر أقل من الرسوم على التراخيص. ومن المهم ضمان تمكين أقل البلدان نموا من هذه الشروط بالإضافة إلى تمتعها بمعاملة الدولة الأولى بالرعاية، وذلك بغية عدم رفع مستوى الحواجز في وجه البلدان النامية الأخرى. ولكي تكون هذه التنازلات ذات جدوى، لا بد من توفير شروط تفضيلية فعلية لولوج الأسواق.

دال - عمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

٣٩ - أكّدت أقل البلدان نموا مرارا على ضرورة تحسين عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، رغم أنّ المسألة ليست جزءا من برنامج عمل الدوحة. ويوجد حاليا ١٢ من أقل

(٩) الأونكتاد، ''Pan-African Cotton Meeting 2011, Concept Note''. الورقة متاحة على الإنترنت في الموقع التالي: http://www.unctad.info/upload/SUC/PACM_Benin/Concept_Note_English.pdf.

البلدان نموا ضمن ٣٠ بلدا بصدد الانضمام إلى المنظمة. فبعد الرأس الأخضر في عام ٢٠٠٨ وكمبوديا ونيبال في عام ٢٠٠٤، يتوقّع انضمام فانواتو في هذا العام. وقد أدى غياب المعايير المحددة مسبقا والموضوعية لعضوية المنظمة وهيكل المساومة غير المتوازن في المفاوضات إلى دخول البلدان المنضمّة في التزامات ثقيلة وصارمة. ومن أمثلة ذلك انخفاض التعريفات المربوطة، والمشاركة في تنسيق التعريفات القطاعية؛ والدخول في التزامات فعلية وعريضة القاعدة لتحرير الخدمات؛ وحظر دعم الصادرات الزراعية وإلغاء رسوم التصدير، والخصخصة، والانضمام إلى اتفاق المشتريات الحكومية الاختياري؛ ومنع اشتراط مبدأ أداء التصدير ونقل التكنولوجيا على المستثمرين الأجانب. وقد فرض هذا النهج قيودا على أشكال المرونة السياساتية لدى البلدان المنضمَّة.

٤٠ - ويمكن للتنفيذ والتطبيق الفعالين لمبادئ ٢٠٠٢ التوجيهية بشأن انضمام أقل البلدان نموا أن يسهما في تحسين عملية الانضمام. فالالتزامات المتوقعة من أقل البلدان نموا يمكن توضيحها بوضع مؤشرات لولوج الأسواق وبغيرها من الالتزامات، وذلك مثلا على أساس متوسط التزامات التعريفة الجمركية والخدمات، التي تعهدت بها أقل البلدان نموا الأعضاء بالفعل في المنظمة. ويبلغ متوسط النسب المربوطة لأقل البلدان نموا الأعضاء حاليا ٧٧ في المائة في الزراعة و ٤٥ في المائة في المنتجات غير الزراعية. وهي أرقام شبيهة بالتزامات كمبوديا ونيبال لدى انضمامها، وهي تتراوح بين ٢٨ و ٤١ في المائة في الزراعة وبين ١٨ و ٢٤ في المائة بالنسبة للمنتجات غير الزراعية. أما في ما يتعلق بالقواعد، فإنّ أقل البلدان نموا بوسعها جميعا أن تتمتع تلقائيا بكل أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية، المستكملة بخطط عمل تنظيمية وسياساتية. وهذا التوضيح يمكن الاستفادة منه بالإضافة إلى حزمة الإجراءات الخاصة بأقل البلدان نموا.

هاء - حزمة الإجراءات الخاصة بأقلّ البلدان نموا وبلدان أخرى

٤١ - تبيّن أنّ اتخاذ حزمة من الإجراءات الخاصة بأقلّ البلدان نموا وبلدان أخرى هو من الأمور الضرورية لتحقيق توازن بين تنوّع مصالح أعضاء منظمة التجارة العالمية وتقاسمهم للأعباء. فتيسير التجارة الهادف إلى تحسين الإجراءات الجمركية يمكن أن يقلل من تكاليف التجارة ويخلّف آثار شبيهة بما ترتب عن تخفيض التعريفة الجمركية للمصدرين. ويساور القلق بعض البلدان النامية إزاء تكلفة التنفيذ، لأنّ بعض تدابير تيسير التجارة (مثل الشباك الموحّد) تنجم عنها تكاليف باهظة، والمعاملة الخاصة والتفضيلية الفعالة ودعم بناء القدرات هي من القضايا الرئيسية في المفاوضات. ويجري التشجيع على السلع والخدمات البيئية لما لها من فوائد بيئية محتملة، لكن هناك قلق من أنّ الإيغال في تحرير التجارة ضمن مجموعة من

''السلع البيئية'' المقترحة، ومعظمها سلع مصنعة تتعلق بكفاءة الطاقة، ربما تترتب عنه آثار مماثلة لما يترتب عن تحرير القطاعات، وربما يشمل ٢٠ في المائة من مجموع واردات أقل البلدان نموا، على سبيل المثال.

٤٢ - وقد سبق أن تمّ الالتزام بالتخلي عن دعم الصادرات الزراعية بحلول عام ٢٠١٣. وكانت هذه الإعانات شائعة خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠، وقُدّرت قيمتها بمبلغ ٦,٢ بليون دولار سنويا في جميع أنحاء العالم؛ وكان مصدر ٩٠ في المائة منها الاتحاد الأوروبي أي تُقدَّم لإعانة قطاع الألبان واللحوم (لحوم البقر). وبما أنّ هذا المبلغ تقلص كثيرا منذ ذلك التاريخ، فإنّ التخلي عن هذه الإعانات سيكون محدود الأثر. أمّا في ما يتعلق بمصايد الأسماك، وبما أنّ الشروط لم تكتمل بعد، فإنّ ما هو مقترح هو ''الحفاظ على الوضع السائد'' في ما يتعلق بالإعانات الحالية من أجل وقف أثرها السلبي على الصيد المفرط. إذْ ستحظر الشروط المرتقبة بعض الإعانات التي تسهم في الصيد المفرط (مثل الإسهام في بناء سفن جديدة)، في حين يرى المعارضون أنّ سوء إدارة مخزونات الأسماك هو السبب الرئيسي لاستنفاذ هذه المخزونات. ومن المسائل الأخرى المقترحة مسألة إجراء استعراض للتفاهم المتعلق بتسوية المنازعات وللاتفاقات التجارية الإقليمية ولاتفاقات الحفاظ على الوضع القائم، ومنها اتفاقات التعريفات الجمركية، من أجل منع نشوب النزعات الحمائية.

خامسا - الاتفاقات التجارية الإقليمية

٤٣ - من المرجح أن تزيد وتيرة الميل نحو إبرام اتفاقات تجارية إقليمية ذات التزامات أقوى داخل حدود البلدان. فتحرير التجارة بشروط تفضيلية يمثل تحديا كبيرا للنظام التجاري المتعدد الأطراف، حيث هناك نحو ٣٠٠ من الاتفاقات التجارية الإقليمية السارية حاليا. وأصبح التفاوض على هذه الاتفاقات في الآونة الأخيرة يتعلق بعدد أكبر من الأسواق الكبيرة والنشطة - خصوصا آسيا والبلدان الغنية بالموارد الطبيعية والبلدان المتقدمة النمو. ويمكن ملاحظة ذلك في تحرك الاتحاد الأوروبي مؤخرا نحو إبرام اتفاقات تجارية إقليمية ''تنافسية المنحى''، وفي انخراط الولايات المتحدة ضمن اتفاق الشراكة لدول المحيط الهادئ. فهذه الاتفاقات، بحفزها لمزيد من تحرير التجارة وتنسيق التنظيمات الشاملة لحصة متزايدة من التجارة العالمية، تستطيع أن تزيد من التأثير العوامل المشجعة على تعددية الأطراف. وقد أسهمت البلدان النامية كثيرا في الزيادة الكبيرة لعدد هذه الاتفاقات التي أصبح ما هو مبرم منها بين بلدان الجنوب يمثل الآن ثلثي عددها الجملي.

٤٤ - وشهدت قيمة التجارة ضمن الاتفاقات التجارية الإقليمية زيادة لتبلغ ٥١ في المائة من التجارة العالمية، وذلك على الرغم من أن حصة التجارة التي تلقى معاملة تفضيلية بالفعل

أقل من ذلك بكثير (حوالي ١٦ في المائة) ونصف التجارة العالمية يخلو من الرسوم الجمركية بموجب مبدأ الدولة الأولى بالرعاية[١٠]. وقد يكون معدل استخدام شرط الأفضلية عاليا (على سبيل المثال ٨٧ في المائة و ٩٢ في المائة في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية التي تعد في أطرافها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على التوالي). لكن تحرير التجارة في إطار هذا النوع من الاتفاقات قد ترتبت عنه عموما آثار إيجابية في الرفاه العالمي. والمشاركون عادة ما يستفيدون من الرفاه والصادرات وفي كثير من الأحيان من العمالة، وذلك على الرغم من أن الإيرادات الحكومية من الرسوم الجمركية قد تنخفض. لكنّ غير المشاركين يواجهون عادة خسائر من جراء تحويل التجارة (انظر الجدول ٤). وتشير المحاكاة المبينة في الجدول ٤ إلى أن المكاسب العالمية من بعض الاتفاقات التجارية الإقليمية المحتملة قد تكون سلبية، مما يشير إلى أنّ الخسائر المقدرة للدول غير الأعضاء تفوق المكاسب العائدة للأعضاء. ومن شأن البلدان الصغيرة أن تواجه خسائر إذا تم إقصاؤها من تشكيل مثل هذه الاتفاقات.

الجدول ٤

التأثيرات المحتملة للاتفاقات التجارية الإقليمية الممكنة

	المشاركون في منطقة التجارة الحرة		غير المشاركين في منطقة التجارة الحرة	
	الرفاه [أ]	الصادرات [ب]	الرفاه [أ]	الصادرات [ب]
الاتحاد الأوروبي – اليابان	٩,٧	٠,٣٦	-٩,٥	-٠,١١
الاتحاد الأوروبي – رابطة أمم جنوب شرق آسيا	١٢,٨	٠,٤٤	-٤,٩	-٠,١٨
شراكة بلدان المحيط الهادئ	٧,٤	١,٠٨	-٨,٨	-٠,٠٧
رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ	٢٠٧,١	٦,٧٣	-٤٣,٩	-١,٠١

المصدر: الأونكتاد.

(أ) بلايين دولارات الولايات المتحدة.

(ب) النسبة المئوية للتغيير.

٤٥ - وفي عام ٢٠٠٩، كان متوسط التعريفة الجمركية العالمي للدولة الأولى بالرعاية حسب معدلات التبادل التجاري في حدود ٤ في المائة. وهذه النسبة المنخفضة لا تترك مجالا كبيرا لأفضلية التعريفة الجمركية، التي تشكل الأساس المنطقي التقليدي للاتفاقات التجارية

(١٠) للاطلاع على تحليل حديث، انظر منظمة التجارة العالمية، "World Trade Report 2011: The WTO and preferential trade agreements: from co-existence to coherence". التقرير متاح على الإنترنت في الموقع التالي: http://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/anrep_e/world_trade_report11_e.pdf.

الإقليمية. وقد اتسع نطاق آخر هذه الاتفاقات ليشمل الاستثمار، والمنافسة، والخدمات، والمعايير، والمشتريات الحكومية وحقوق الملكية الفكرية، وكذا معايير العمل والبيئة. وهي فيما يبدو مدفوعة بشكل متزايد بالحاجة إلى توفير منصة لسلاسل الإمدادات الإقليمية عبر ضمان وجود بيئات تجارية خالية من الرسوم الجمركية ومن الحواجز غير الجمركية وذلك بإحراز تكامل تنظيمي أوسع. وتؤكد التحليلات العلمية وجود صلة إيجابية بين تجارة قطع الغيار والمكونات – الممثلة لشبكات الإنتاج – ومدى اتساع دائرة الاتفاقات. إذ تسود في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مثلا، تجارة السلع الوسيطة ضمن إطار اتفاقات التجارة التفضيلية.

٤٦ – ويشير الانتشار الكمي والتكريس النوعي للاتفاقات التجارية الإقليمية إلى ضرورة تحقيق التماسك بينها وبين النظام التجاري المتعدد الأطراف. فزيادة الشفافية، مثلما هو الشأن ضمن آلية الشفافية الخاصة الاتفاقات التجارية التجارة الإقليمية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية، أمر مفيد في تعزيز القدرة على التنبؤ لدى هذه الاتفاقات التجارية الإقليمية. والمطلوب هو إحراز التماسك الإنمائي بحيث لا تجاوز هذه الاتفاقات، التي تكون فيها قوّة المساومة غير متوازنة، مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية والمساحة السياساتية المتاحة ضمن إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف. ولذلك ينبغي ضمان التماسك التنظيمي بوسائل منها إضفاء مبدأ تعدد الأطراف على عناصر معينة من الاتفاقات التجارية الإقليمية كقواعد المنشأ وتحرير القطاعات (مثل الاتفاقات التجارية الدولية). ويمكن أيضا للاتفاقات التجارية الإقليمية أن تعزز التعاون الأوسع نطاقا. فخطط التعاون الاقتصادي والمالي والتنظيمي والمؤسسي، وتجميع الموارد اللازمة لتطوير البنية الأساسية الإقليمية وتسهيل التجارة، قد تزيد كثيرا من حجم الفوائد. ومن شأن اختتام جولة الدوحة أن يسهم أيضا في تحقيق هذا التماسك.

ألف – الاتفاقات التجارية الإقليمية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب

٤٧ – قد يكون من الصالح النظر في شروط الوصول إلى الأسواق ضمن الاتفاقات التجارية الإقليمية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، التي تضم بلدان ذات دخل منخفض و/أو بلدان تعتمد على منتجات وأسواق محدودة. فتأمين الشروط التفضيلية القائمة بموجب ترتيبات تفضيلية من جانب كان من الدوافع الرئيسية لبعض بلدان أمريكا اللاتينية لكي تبرم اتفاقات تجارية إقليمية مع الولايات المتحدة (بشأن المنتجات الزراعية) وللبلدان من غير أقل البلدان نموا في أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ لكي تبرم اتفاقات شراكة اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي (بشأن مثلا الموز والسكر ضمن تفضيلات كوتونو). وبموجب الاتفاقات التجارية

الإقليمية، مثلا، حصل العديد من بلدان أمريكا اللاتينية من الاتحاد الأوروبي على تخفيض للتعريفات الجمركية على الموز، مما زاد من الهوامش التفضيلية من ٣ يورو إلى ٣٩ يورو للطن الواحد.

٤٨ - وتواجه البلدان النامية الأكبر حجما تحديات في ولوج الأسواق فعليا وبشكل أفضل ضمن إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية. فهذه الاتفاقات كثيرا ما تحتفظ بتعريفات جمركية عالية على الواردات من المنتجات الحساسة إزاء الاستيراد التي استقطبت حماية عالية وفق مبدأ الدولة الأكثر رعاية، بما في ذلك منتجات الألبان والسكر والحبوب والملابس. ولا تحقق التعريفات التفضيلية خفضا في متوسط التعريفة الجمركية حسب معدلات التبادل التجاري سوى بنسبة ١ في المائة لأنه غالبا ما يتم استبعاد التعريفات الجمركية المرتفعة على السلع الزراعية والصناعات التحويلية كثيفة العمالة. فعلى سبيل المثال، يتم استبعاد ٢٧ في المائة من المنتجات الزراعية مقارنة مع ١ في المائة من سلع الصناعات التحويلية. وربما بدأ هذا الأمر يشهد تغيرا، حيث تنص الاتفاقات التجارية الإقليمية المبرمة مؤخرا بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب على أن تلغي البلدان المتقدمة النمو بنهاية الفترة الانتقالية التعريفات على جميع المنتجات تقريبا، بما في ذلك بعض المنتجات الحساسة إزاء الاستيراد (مثل السكر).

٤٩ - وضمان محتوى ملائم لتحرير تجارة البلدان النامية وسرعة هذا التحرير وتسلسله هو من بواعث الانشغال الرئيسية لدى هذه البلدان، لأنّ الإلغاء المتبادل للتعريفة سيكون أثره عليها أكبر نظرا للاختلالات الاقتصادية. بيد أنّ قدرتها على تحرير تجارتها بقدر أقل وبوتيرة أبطأ محكومة بقاعدة من قواعد منظمة التجارة العالمية تقتضي من الاتفاقات التجارية الإقليمية أن تحرز قدرا كبيرا من التحرير ''لكل أنواع التجارة''، وهو ما يفهم منه غالبا ضرورة تحرير ٩٠ في المائة من التجارة على مدى ١٠ أعوام. وقد دعت بعض البلدان النامية إلى إعادة النظر في هذه القاعدة وذلك بتضمين الاتفاقات التجارية الإقليمية مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للسماح ''بقدر غير كامل'' من المعاملة بالمثل. وقد تضمّن ما أُبرم من هذه الاتفاقات في الآونة الأخيرة آليةً تحقق بشكل تلقائي تطبيق ما قد يقوم به أحد أطرافها من تحرير أعمق لتجارته بموجب اتفاقات تجارية إقليمية مقبلة على الطرف الآخر، كأن يكون ذلك ضمن شروط ''الدولة الثالثة الأولى بالرعاية'' المنصوص عليها في اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، مما قد يكون لها أثر سلبي على الاتفاقات التجارية الإقليمية بين بلدان الجنوب، وفي أحكام مماثلة مطبقة على منتجات زراعية مختارة ضمن إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية للولايات المتحدة.

٥٠ - وتجارة الخدمات هي الطابع المميّز للاتفاقات التجارية الإقليمية بين بلدان الشمال. إذْ ينطوي ثلثا هذا النوع من الاتفاقات عالميا على التزامات تتعلق بالخدمات. وثمة نموذجين

لتحرير تجارة الخدمات هما: ”نموذج اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية“ المرتكز على نهج القائمة السلبية، و ”النموذج الهجين“ الذي يجمع بين نهجي القائمة الإيجابية والقائمة السلبية. ويغطي النموذجان بصورة عامة الخدمات عبر الحدود، والحضور التجاري (غالبا بالموازاة مع الاستثمار في السلع)، وحركة الأشخاص الطبيعيين والمسائل التنظيمية المتصلة بقطاعات معيّنة (مثل الخدمات المالية). والالتزامات الهامة المتعهَّد بها ضمن الاتفاقات التجارية الإقليمية حجمها أكبر مما هو متعهد به ضمن الاتفاقات العامة المتعلقة بالتجارة في الخدمات (انظر الشكل السابع). فبموجب اتفاق الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ومحفل منطقة البحر الكاريبي لدول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ (كاريفوروم)، مثلا، أدرجت بلدان المحفل في القائمة ٧٥ في المائة من القطاعات الفرعية. وتضمنت بعض الاتفاقات التجارية الإقليمية شروطا بشأن أنظمة الخدمات من شأنها أن تحد من الحقّ في وضع اللوائح التنظيمية، مثل الاجتزاءات التحوطية المالية التي، بخلاف الاتفاقات العامة المتعلقة بالتجارة في الخدمات، صيغت وفق ”اختبارات الضرورة“. أمّا الاتفاقات التجارية الإقليمية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب فمن شأنها أن تساعد، في حالة قلة فرص ولوج الأسواق، على إتاحة الوصول بشكل مفيد إلى هذه الأسواق وذلك على أساس قطاعات ونماذج تخدم مصلحة البلدان النامية، منها بالأخص نموذج الطبعة الرابعة من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة والخدمات.

الشكل السابع

الرقم القياسي للالتزامات في مجال تحرير تجارة الخدمات

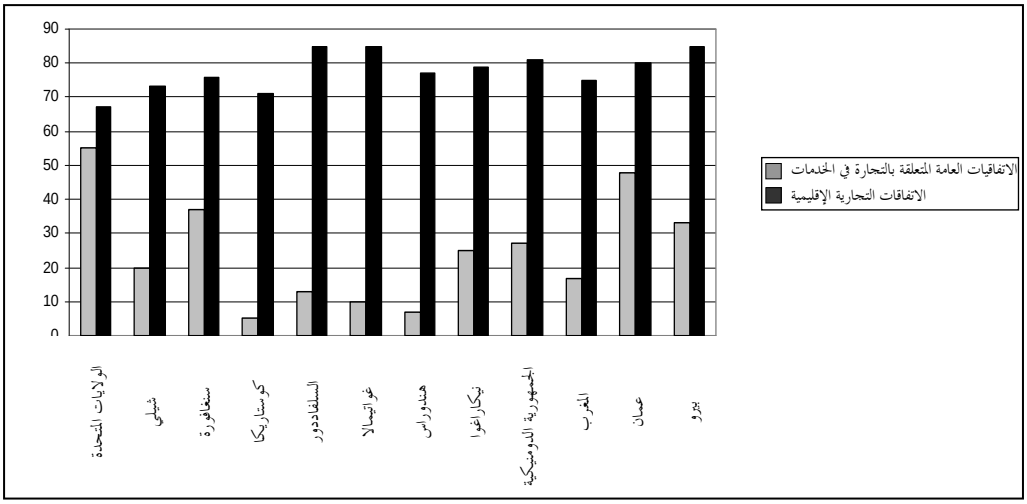

المصدر: الأونكتاد، وفق منظمة التجارة العالمية.

٥١ - وغالبا ما تتضمن الاتفاقات التجارية الإقليمية شروطا بشأن الملكية الفكرية ترد في المعايير الإضافية لاتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ''تريبس بلاس'' (TRIPS-plus). وتؤثر هذه الشروط في مختلف السياسات العامة بدءا بسياسات بالصحة وحتى سياسات الابتكار. وهي توسّع دائرة مشمولات العديد من أصناف الملكية الفكرية وحمايتها لحقوق حاملي السندات ومدتها، وتفرض تطبيقها بمزيد من الصرامة، بحيث يتم غالبا تقييد أشكال المرونة التي يوفرها اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (مثل الترخيص الإجباري لاستيراد الأدوية الأساسية). ويؤدي بعضها إلى تعطيل دخول المنتجات النوعية إلى الأسواق (مثل شرط حماية بيانات الاختبارات الصيدلانية لخمس سنوات على الأقل). وتشير بعض التقديرات إلى أن مثل هذه الأحكام يمكن أن تزيد من أسعار الأدوية بنحو ١٠ إلى ٤٠ في المائة (كوستاريكا على سبيل المثال).

٥٢ - وشرعت الاتفاقات التجارية الإقليمية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب في تحرير المشتريات الحكومية، التي تمثل سوقا تستأثر بنسبة تتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكثيرا ما حال العجز على التزويد في البلدان النامية دون الممارسة الفعلية لمبدأ المعاملة بالمثل. لكن في المقابل، شكلت المشتريات الحكومية لفترة طويلة أداة صناعية وسياساتية بيد هذه البلدان - من أجل دعم الموردين المحليين وتعزيز التنمية التكنولوجية. وعلى الرغم من أن السياسات الداخلية التي تتطلب تفضيل المحتوى المحلي قد أسهمت تاريخيا في تطوير بعض الصناعات الاستراتيجية، فإنّ هذه السياسات أصبحت محظورة عموما ولا تُمارس إلا في ما يتعلق بالمشتريات الحكومية ضمن إطار منظمة التجارة العالمية (بالنسبة لمعظم البلدان النامية غير الأطراف في الاتفاق بشأن المشتريات الحكومية). وقد أصبحت أشكال المرونة السياساتية الهامة هذه مقيدة أكثر فأكثر بشروط الاتفاقات التجارية الإقليمية.

باء - التكامل بين بلدان الجنوب

٥٣ - ما فتئ التعاون والتكامل بين بلدان يوفر منبرا لحركية التجارة بين هذه البلدان (انظر الإطار ٥). فقد تطرق معظم الاتفاقات التجارية الإقليمية بين بلدان الجنوب إلى تجارة السلع، وشرع العديد منها في اتخاذ تدابير تنظيمية وتعاونية أوسع نطاقا. وتتيح هذه الاتفاقات استغلال وفورات الحجم، وهي تعمل بمثابة قواعد انطلاق لتطوير التكامل العالمي وتعزيز تجارة السلع غير التقليدية، ولديها القدرة على تسهيل تنويع المنتجات[١١]. أمّا الأخذ

(١١) الأونكتاد، ''*Making South–South trade an engine for inclusive growth*''. المنشور متاح على الإنترنت في الموقع التالي: http://www.unctad.org/en/docs/presspb20093_en.pdf.

بقدر أقل من الصرامة في قواعد المنشأ والاعتراف المتبادل بالمعايير – أمران يمكن تحقيقهما بسهولة بين البلدان التي لديها مستوى مماثل من التنمية – فمن شأنهما أن يعززا تنمية سلاسل القيمة الإقليمية.

الإطار ٥

الفوائد المحتملة لوجود سوق أفريقية مشتركة

إن مستوى التبادل التجاري بين البلدان الأفريقية منخفض، بما في ذلك تجارة السلع الوسيطة. ومن أجل تجاوز حالة التّشظي والأسواق الصغيرة، تسعى البلدان الأفريقية إلى إنشاء سوق أفريقية مشتركة بحلول عام ٢٠٢٣. فالأوضاع الاقتصادية المواتية تهيئ البيئة المناسبة لوضع خط للتكامل الأفريقي ذات مغزى. وتُظهر المبادرة الثلاثية بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا الالتزام بتحقيق الاتساق في الاتفاقات التجارية الإقليمية الأفريقية المتداخلة. وحتى الآن، ركّز التكامل بالأساس على التعريفات ولكن ”التكامل الإنمائي“ الذي يجمع بين تحرير التجارة والتعاون التنظيمي والإنمائي من شأنه أن يقطع شوطا كبيرا. فإجراء تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في التعريفات الجمركية وفي الحواجز غير الجمركية بين البلدان الأفريقية، الناجمة في كثير من الأحيان من نقص البنية التحتية أو عن الإجراءات الإدارية المرهقة، من شأنه أن يولّد مكاسب كبيرة في الرفاه قيمتها ٦,٥ بلايين دولار، وأثرا إيجابيا على العمالة في جميع المناطق قد يصل إلى نسبة ٤,٨ في المائة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. أما التجارة والإنتاج في البلدان الأفريقية فمن شأنهما أن يرتفعا ليُسهما بذلك في التغيير الهيكلي.

الآثار المحتملة للتكامل بين البلدان الأفريقي

	الرفاه	اليد العاملة غير الماهرة	الصادرات
شمال أفريقيا	١ ١٨٨	٠,٦٦	١,٧٢
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	١ ٨١٤	٤,٧٨	٧,٠٤
أفريقيا الشرقية والوسطى	١ ٣٢٩	٠,٠٧	٣,١٩
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	٢ ١٧٧	٢,٠٤	٣,١٢

المصدر: الأونكتاد.

٥٤ - ولقي التعاون التجاري بين مناطق بلدان الجنوب زخما من وراء اختتام الجولة الثالثة لمفاوضات النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وكانت هذه المفاوضات قد انطلقت خلال الدورة الحادية عشرة للأونكتاد. وينصّ الاتفاق على تخفيض التعريفات المطبقة بنسبة ٢٠ في المائة على ٧٠ في المائة من المنتجات الخاضعة للرسوم الجمركية، مما يحقق الجمع بين التخفيضات الفعالة وأشكال المرونة في السياسات. فالتنازلات الجمركية الناتجة توسّع نطاق تغطية المنتجات ليشمل ٠٠٠ ٤٧ بند من بنود التعريفة الجمركية. ومن جملة أعضاء النظام العالمي للأفضليات التجارية البالغ عددهم ٤٣ عضوا، شارك ٢٢ عضوا في هذه الجولة وتبادل ١١ منهم تنازلات جمركية[١٢]. وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أنّ المشاركين الأحد عشر سيجنون مكاسب في الرفاه قدرها ٢,٥ بلايين دولار، وقد يرتفع هذا المبلغ ليصل إلى ٥,٨ بلايين دولار إذا تعهدت جميع البلدان الـ ٢٢ المشاركة في الجولة بخفض التعريفات الجمركية. وهذا التعاون ستتوطد أركانه بتوسيع التجارة وزيادة تحريرها، وتعزيز قواعد المنشأ، وتوسيع نطاق التعاون والتحرير ليشمل الحواجز غير الجمركية، وتسهيل التجارة، وتمويل التجارة، وتجارة الخدمات في نهاية المطاف.

سادسا - الخاتمة

٥٥ - شكّل وجود ترابط حيوي بين التجارة والاستثمار، على مدى العقدين الماضيين، قوة من القوى الأساسية الدافعة للنمو والتحول الهيكلي في بعض البلدان النامية. فقد طفقت هذه الدينامية تغير المشهد الاقتصادي وتنقل محور التركيز نحو وضع ما يلزم من السياسات التكميلية لتعزيز القدرات الإنتاجية وتوسيع فرص العمل دعما للتنمية الشاملة والمستدامة، ومن أجل التعامل بشكل أفضل مع الصدمات الخارجية. ولذلك ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لقطاعي الزراعة والخدمات. أما تحقيق التكامل والتماسك بين الأسواق التجارية والصناعية وأسواق العمل والسياسات الاجتماعية فبمقدوره أن يحقق الكثير على درب بلوغ مزيد من العدل في تقاسم الثروات والفرص، داخل البلدان وفيما بينها. ويشكل النظام التجاري الدولي حافزا مهما لتحقيق منافع التجارة، ومن ثم ينبغي على جناح السرعة توجيه الجهود المبذولة في مفاوضات جولة الدوحة التي طال أمدها نحو تحقيق مكاسب إنمائية ذات مغزى. ومن شأن حزمة الإجراءات لفائدة أقل البلدان نموا أن تسهم بقدر كبير في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. كما ينبغي إيلاء الاهتمام لتحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية ضمن نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف قائم على

(١٢) الأرجنتين، إندونيسيا، أورغواي، باراغواي، البرازيل، جمهورية كوريا، ماليزيا، مصر، المغرب، الهند.

الانفتاح والإنصاف واحترام القواعد والقدرة على التنبؤ وعدم التمييز. أما إعادة تنشيط النظام التجاري المتعدد الأطراف وإعداده لمواجهة تحديات القرن ٢١ فهما من الأمور الهامة. وضرورات التنمية في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة بسرعة ينبغي مراعاتها في معايير وأدوات النظام التجاري الدولي، وذلك بوسائل منها تعزيز الحيز السياساتي لتحقيق التنمية وبلوغ قدر أكبر من التماسك الإنمائي بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية، وكذا بين النظم التجارية والمالية الدولية.